بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المحتويات	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢ - ٦
بيان المركز المالي الموحد	٧
بيان الدخل الموحد	٨
بيان الدخل الشامل الآخر الموحد	٩
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١٠ -١١
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٣ - ٦٣

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يسر أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

أعاد البنك على مدار السنوات القليلة الماضية ترتيب مركزه لكي يصبح بنكاً إقليمياً رائداً في تقديم الخدمات البنكية الخاصة بالتركيز على قاعدة مختارة تضم العملاء من المؤسسات والأفراد ذوي الثروات الكبيرة. وقد استمر البنك خلال عام ٢٠١٩ في تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتزامن مع بناء البنية التحتية الضرورية للنمو.

اختتم البنك عام ٢٠١٩ محققاً صافي أرباح سنوية ٨,٩ مليون درهم بانخفاض قدره ٧٧٪ مقارنة بالسنة السابقة (٣٨,٧ مليون درهم) مع الاحتفاظ بمعدل ملائم لكفاية رأس المال بنسبة ٢٧,٤٨٪ (مع بلوغ معدل كفاية الشق الأول من رأس المال نسبة ٢١,٦١٪). وخلال هذه الفترة، انخفضت ودائع العملاء بنسبة ٤٣٪ لتصل إلى مبلغ ١,٦٤٦ مليون درهم (٢,٨٨١ مليون درهم في سنة ٢٠١٨)، بينما وصل إجمالي موجودات الميزانية العمومية إلى ٣,١٢٠ مليون درهم بانخفاض قدره ٢٢٪ عن السنة السابقة (٤,٠١٧ مليون درهم).

انخفضت قيمة الموجودات برسم الأمانة لدى البنك بنسبة ٣١٪ لتصل إلى ٣,٨٩٨ مليون درهم (٥,٦٧٧ مليون درهم في سنة ٢٠١٨) ليصبح مجمل الموجودات الموجودة في حوزة البنك وتخضع لإدارته ٧,٠١٨ مليون درهم (٩,٦٩٤ مليون درهم في سنة ٢٠١٨).

ونحن إذ نواصل مسيرتنا في بناء مؤسسة بنكية خاصة رائدة إقليمياً، فإننا نتوجه بالشكر لعملائنا على دعمهم لنا وكذلك نشكر موظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

أعضاء مجلس الإدارة
٢٥ فبراير ٢٠٢٠

دبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة المرفقة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)، رخصة رقم ١٠٢٤٥١
إعمار سكوير، مبنى رقم ٤، الطابق الثامن، ص. ب. ١١٩٨٧، دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣١٠٠ ٣٠٤ ٤(٠) ٩٧١+، فاكس: ٩١٥٠ ٣٤٦ ٤(٠) ٩٧١+، www.pwc.com/me

دوجلاس أومهوني ورامي سرحان وجاك فاخوري ومحمد البورنو مسجلون في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات كمدققي حسابات مشتغلين

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

منهجنا في التدقيق

أمر التدقيق الرئيسي	• قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة: تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل. كما تتخذ المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر وتحديد التعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الإيضاح ٤ من البيانات المالية الموحدة. يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية لأن المجموعة تتخذ أحكاماً هامة حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية ووضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من أجل تقييم مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة، كما تدخل الأحكام في تحديد الإفصاحات المطلوبة بموجب كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ➢ اختبرنا مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. ➢ وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تحديد التعرض الناتج عن التعثر، بما في ذلك النظر في دفعات السداد والعمليات الحسابية الناتجة. ➢ اختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تصنيف المجموعة للأدوات المالية في المراحل. ➢ قمنا بتقييم إفصاحات البيانات المالية الموحدة للتأكد من مدى التزامها بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

المعلومات الأخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها).

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا، بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا شيء للإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيدكم بما يلي:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
- أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
- أن الإيضاح رقم (٨) من البيانات المالية الموحدة يبين الأسهم التي قامت المجموعة بشرائها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- أن الإيضاح رقم (٢٣) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو فيما يتعلق بالبنك ونظامه الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطة البنك أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم تكن هناك أي مساهمات اجتماعية خلال السنة.

وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برايس ووترهاوس كوبرز
٢٥ فبراير ٢٠٢٠

محمد البورنو
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٩٤٦
المكان: دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٥	٣٥٩,٢٧٠	٣٧٣,١٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٦	٣٦٤,٤٤٤	٨٣٣,٤١٩
قروض وسلفيات، بالصافي	٧	٨٨٩,٥٩٢	١,٣٣٠,٢٠١
استثمارات، بالصافي	٨	١,٤٥٠,١٣٨	١,٤٣٧,٥٨٢
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	١٠	٦,١٠٤	٧,٢٣٨
موجودات أخرى	١١	٥٠,٨٩٦	٣٥,٢٧٦
مجموع الموجودات		٣,١٢٠,٤٤٤	٤,٠١٦,٨٨١
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مبالغ مستحقة للبنوك	١٢	٩٢٦,٦٥٠	٦٢٣,٥٤٦
ودائع العملاء	١٣	١,٦٤٥,٨٦٤	٢,٨٨١,٢٧٨
مطلوبات أخرى	١٤	٥٤,٧٢٤	٤١,٣٥٢
مجموع المطلوبات		٢,٦٢٧,٢٣٨	٣,٥٤٦,١٧٦
حقوق الملكية			
رأس المال	١٥	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٥	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
احتياطي خاص	١٥	٤٤,٢٥١	٤٤,٢٥١
احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان		٢٣,٧٤٢	٢٣,٧٤٢
تغيرات متراكمة في القيمة العادلة		٢٣,٦٤٢	٩,٤٥٠
أرباح محتجزة		٢٩٦,٣٤٣	٢٨٨,٠٣٤
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم		٤٩٢,٩٧٨	٤٧٠,٤٧٧
الحصص غير المسيطرة		٢٢٨	٢٢٨
مجموع حقوق الملكية		٤٩٣,٢٠٦	٤٧٠,٧٠٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٣,١٢٠,٤٤٤	٤,٠١٦,٨٨١

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

عبد الله الطريفي
(عضو مجلس الإدارة)

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
إيرادات الفوائد	١٦	٦٦,٦٥٤	٨٣,٦٦٠
صافي الإيرادات من الاستثمارات	١٧	٦٨,٣٢٨	٥١,٥٤٩
		١٣٤,٩٨٢	١٣٥,٢٠٩
مصاريف الفوائد		(٥٥,٤٧٤)	(٥٤,٠١٥)
إيرادات الفوائد والاستثمار، بالصافي		٧٩,٥٠٨	٨١,١٩٤
رسوم وعمولات وإيرادات أخرى	١٨	٣٧,٠٠٨	٥٠,٦٣٥
أرباح صرف العملات، بالصافي		٣,٧٤٠	٤,١٧١
الإيرادات التشغيلية		١٢٠,٢٥٦	١٣٦,٠٠٠
مصاريف عمومية وإدارية	١٩	(٨٧,٣٣٩)	(٩٧,٠٢٩)
صافي خسارة الانخفاض في قيمة موجودات مالية		(٢٤,٠٦٦)	(٢٦١)
المصاريف التشغيلية		(١١١,٤٠٥)	(٩٧,٢٩٠)
ربح السنة		٨,٨٥١	٣٨,٧١٠
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		٨,٨٥١	٣٦,٩٥٤
الحصص غير المسيطرة		-	١,٧٥٦
ربح السنة		٨,٨٥١	٣٨,٧١٠
الربحية الأساسية والمخفّضة للسهم العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (بالدرهم)	٢٠	١٢,٦٤	٥٢,٧٩

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
ربح السنة	**٨,٨٥١**	٣٨,٧١٠
دخل شامل آخر		
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل		
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٥٧١**	(١٨٠)
ربح من بيع استثمارات	**١١٣**	٩٧
بنود يُحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل		
التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالصافي	**١٣,٧١٨**	(٤,٠٢٧)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**١٤,٤٠٢**	(٤,١١٠)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**٢٣,٢٥٣**	٣٤,٦٠٠
العائد إلى:		
مساهمي الشركة الأم	**٢٣,٢٥٣**	٣٢,٨٤٤
الحصص غير المسيطرة	**-**	١,٧٥٦
مجموع الدخل الشامل للسنة	**٢٣,٢٥٣**	٣٤,٦٠٠

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان* ألف درهم	تغيرات متراكمة بالقيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢٣,٧٤٢	٩,٤٥٠	٢٨٨,٠٣٤	٤٧٠,٤٧٧	٢٢٨	٤٧٠,٧٠٥
التغييرات من التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ (إيضاح ٣-٣)	-	-	-	-	-	(٧٥٢)	(٧٥٢)	-	(٧٥٢)
الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير ٢٠١٩	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢٣,٧٤٢	٩,٤٥٠	٢٨٧,٢٨٢	٤٦٩,٧٢٥	٢٢٨	٤٦٩,٩٥٣
ربح السنة	-	-	-	-	-	٨,٨٥١	٨,٨٥١	-	٨,٨٥١
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	١٤,٤٠٢	-	١٤,٤٠٢	-	١٤,٤٠٢
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	١٤,٤٠٢	٨,٨٥١	٢٣,٢٥٣	-	٢٣,٢٥٣
تحويل ربح من استبعاد استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	(٢١٠)	٢١٠	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢٣,٧٤٢	٢٣,٦٤٢	٢٩٦,٣٤٣	٤٩٢,٩٧٨	٢٢٨	٤٩٣,٢٠٦

* قام البنك بإنشاء احتياطي خاص تحت اسم "احتياطي انخفاض قيمة الائتمان" بدلاً من المخصص العام المقرر وفق "التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨" الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسيخضع أي عكس من الاحتياطي إلى إرشادات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لعام ٢٠١٨.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان* ألف درهم	تغيرات متراكمة بالقيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٠,٥٥٦	-	١٨,٣٥٩	٢٥٧,٦٥٨	٤٢١,٥٧٣	**١٤٧,٤١٢**	٥٦٨,٩٨٥
التغيرات من التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	-	-	-	٢٣,٧٤٢	(٤,٧٩٩)	(٢,٨٨٣)	١٦,٠٦٠	-	١٦,٠٦٠
الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير ٢٠١٨	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٠,٥٥٦	٢٣,٧٤٢	١٣,٥٦٠	٢٥٤,٧٧٥	٤٣٧,٦٣٣	**١٤٧,٤١٢**	٥٨٥,٠٤٥
ربح السنة	-	-	-	-	-	٣٦,٩٥٤	٣٦,٩٥٤	١,٧٥٦	٣٨,٧١٠
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	(٤,١١٠)	-	(٤,١١٠)	-	(٤,١١٠)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(٤,١١٠)	٣٦,٩٥٤	٣٢,٨٤٤	١,٧٥٦	٣٤,٦٠٠
تحويلات	-	-	٣,٦٩٥	-		(٣,٦٩٥)	-	-	-
الحركة في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	(١٤٨,٩٤٠)	(١٤٨,٩٤٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢٣,٧٤٢	٩,٤٥٠	٢٨٨,٠٣٤	٤٧٠,٤٧٧	٢٢٨	٤٧٠,٧٠٥

الإيضاحات المرفقة على الصفحات من ١٣ إلى ٦٣ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		٨,٨٥١	٣٨,٧١٠
تعديلات لـ:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٠	١,٧٦٧	١,٧٨٥
إطفاء موجودات غير ملموسة	١٠	٥٨٣	٨٩٦
استهلاك موجودات حق الاستخدام	١١	٤,٠٣٦	-
خسارة من بيع ممتلكات ومعدات	١٠	-	١٧
صافي خسارة الانخفاض في قيمة موجودات مالية		٢٤,٠٦٦	٢٦١
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٣٩,٣٠٣	٤١,٦٦٩
التغير في الودائع النظامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		٣٤,٨٩٧	٩١,٨٨٧
التغير في مبالغ مستحقة للبنوك بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر		(٢٣٧,٧٢٣)	١٥,١٥٤
التغير في مبالغ مستحقة من البنوك بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر		-	٦٥,٤٤٠
التغير في القروض والسلفيات (بالصافي)		٤٣١,٣٢٤	(٢٤١,٨٠١)
التغير في الاستثمارات (بالصافي)		(١٢,٦٦٩)	٦٧١,٧٦٠
التغير في الموجودات الأخرى		(٢٠,٤٠٨)	(٣,٩٠٥)
التغير في ودائع العملاء		(١,٢٣٥,٤١٤)	(٢٥٠,٥٦٢)
التغير في المطلوبات الأخرى		١٣,٣٧٢	٨٨٧
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		(٩٨٧,٣١٨)	٣٩٠,٥٢٩
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	١٠	(١,٢١٦)	(٢,٣١٢)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثماريّة		(١,٢١٦)	(٢,٣١٢)
الأنشطة التمويلية			
الأموال المستخدمة في الحصص غير المسيطرة		-	(١٤٨,٩٤٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		-	(١٤٨,٩٤٠)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		(٩٨٨,٥٣٤)	٢٣٩,٢٧٧
النقد وما في حكمه في ١ يناير		٦٣٦,٥٩٦	٣٩٧,٣١٩
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر		(٣٥١,٩٣٨)	٦٣٦,٥٩٦
يشمل النقد وما في حكمه المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء الودائع النظامية)	٥	٢٠٩,٢٤٥	١٨٨,٢٤٣
مبالغ مستحقة من البنوك	٦	٣٦٥,٤٦٧	٨٣٤,١٧٦
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١٢	(٩٢٦,٦٥٠)	(٣٨٥,٨٢٣)
		(٣٥١,٩٣٨)	٦٣٦,٥٩٦
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
فائدة مدفوعة		٥٧,٣٢٤	٥٣,١٢٢
فائدة مقبوضة (بما في ذلك الفائدة من الاستثمارات)		١١٥,٧٩٥	١٣١,٦٨٣
توزيعات أرباح مقبوضة		١١,٥٦٩	١٢,٩٥٩

١ معلومات عامة

تأسس بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب مرسوم صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي. وسُجّل البنك في عام ١٩٩٩ بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته) كشركة مساهمة عامة. ودخل القانون الاتحادي رقم (٢) لعام ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٨ يونيو ٢٠١٥ ليحل محل القانون الاتحادي الحالي رقم (٨) لعام ١٩٨٤.

يتمثل نشاط البنك في الأعمال البنكية الخاصة والاستثمارية. عنوان مكتب البنك المسجل هو ص. ب. ٥٥٠٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ البيانات المالية للبنك وشركته التابعة (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة").

إن البنك عبارة عن شركة تابعة لشركة الفطيم الخاصة ذ.م.م، والتي تمتلك نسبة ٥٢,٨٥٪ (٢٠١٨: ٥٢,٨٥٪) من أسهم البنك.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنوات الحالية والسابقة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، "الإيجارات" - يحل هذا المعيار محل التوجيهات الحالية في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، ويعد المعيار تعديلاً كبيراً في عملية المحاسبة من قبل المستأجرين على وجه الخصوص حيث كان يجب عليهم بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ التمييز بين عقود الإيجار التمويلي (المدرجة في الميزانية العمومية) وعقود الإيجار التشغيلي (غير المدرجة في الميزانية العمومية). أما الآن فيجب على المستأجرين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ الاعتراف بالتزامات الإيجار بما يعكس مدفوعات الإيجار المستقبلية و"موجودات حق الاستخدام" لجميع عقود الإيجار تقريباً. كما أدرج مجلس معايير المحاسبة الدولية إعفاءً اختيارياً لبعض عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الموجودات منخفضة القيمة، إلا أن هذا الإعفاء لا يمكن تطبيقه إلا بواسطة المستأجرين.

  وفيما يتعلق بالمؤجرين تبقى المعالجة المحاسبية نفسها تقريباً. ومع ذلك ونظراً لقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث التوجيهات بشأن تعريف عقد الإيجار (وكذلك التوجيهات حول التجميع والفصل بين العقود)، فسوف يتأثر المؤجرون أيضاً بالمعيار الجديد. وعلى أقل تقدير، فمن المتوقع أن يؤثر نموذج المحاسبة الجديد للمستأجرين على المفاوضات بين المؤجرين والمستأجرين. وبموجب المعيار الدولي رقم ١٦، فإن العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة من الزمن مقابل تعويض ما.

  تم الإفصاح عن تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ على المعلومات المالية الموحدة للمجموعة في الإيضاح ٣-٣.

- **التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، "الأدوات المالية"** بشأن خصائص الدفع المقدم مع التعويض السلبي وتعديلات المطلوبات المالية - أكد هذا التعديل على نقطتين:

  ١) يمكن أن يكون هذا التعويض المعقول للمدفوعات المسبقة تدفقات نقدية سلبية أو إيجابية على حد سواء عند النظر في ما إذا كان للموجودات المالية فقط تدفقات نقدية تمثل المبلغ الأصلي والفائدة.

  ٢) أنه عندما يتم تعديل المطلوب المالي، الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الاعتراف، يجب حينها إثبات الربح أو الخسارة مباشرة في حساب الربح أو الخسارة. يتم احتساب الربح أو الخسارة على أساس الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية الأصلية والتدفقات النقدية المعدلة المخصومة وفقاً لمعدل الفائدة الأصلي الفعلي. ويعني هذا أنه لا يمكن توزيع الفرق على مدى العمر المتبقي للأداة مما قد يعتبر تغيراً في التطبيق بالمقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

- **التفسير رقم ٢٣ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية "الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل"** - يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والمزايا الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم يقين حول معالجات ضريبة الدخل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢. ويراعي التفسير على وجه التحديد:

  - ما إذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي.
  - افتراضات السلطات الضريبية.
  - تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة.
  - تأثير التغيرات في الوقائع والظروف.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكلٍ مبكر

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين"** - في ١٨ مايو ٢٠١٧، أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين". يحل المعيار الدولي رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم ١٧ إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على العناصر الأساسية للتدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقد غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسّط للأقساط يُسمح به للمطلوبات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل. ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على العناصر الأساسية للتدفقات النقدية المخصومة والمعدلة بالمخاطر والمرجحة بالاحتمالات.	١ يناير ٢٠٢٢
• **التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣** - ينقح هذا التعديل تعريف النشاط التجاري. وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال.	١ يناير ٢٠٢٠
• **التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨** - هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض البيانات المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨، "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى: ١) تستخدم تعريفاً ثابتاً للأهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير المالية، ٢) توضح تفسير تعريف الأهمية النسبية، ٣) تدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ حول المعلومات غير الهامة.	١ يناير ٢٠٢٠
• **التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧** - إصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. تتعلق الإعفاءات بحسابات التحوط ولها تأثير على أن إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إيبور) يجب ألا يتسبب عمومًا في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في تسجيل أي عدم فعالية تحوط في بيان الدخل.وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود إيبور، فإن عمليات الإعفاءات ستؤثر على الشركات في جميع الصناعات.	١ يناير ٢٠٢٠

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية المستقبلية وتعتزم تطبيقها، حيثما يكون ملائماً، عندما تصبح سارية المفعول.

٣ أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء سندات الدين وأسهم حقوق الملكية والمشتقات المصنفة إما بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تعتمد التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) ويتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٣-١ بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣-٢ أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك معرضاً لعوائد متغيرة أو لديه حقوق من مساهمته في المنشأة المستثمر فيها وأن يتمتع بالقدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على هذه المنشأة. وعلى وجه التحديد، لا تتحقق سيطرة البنك على المنشأة المستثمر فيها إلا إذا استوفى البنك ما يلي:

- أن يسيطر على المنشأة المستثمر فيها (أي وجود حقوق نافذة تمنحه قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات العلاقة بالمنشأة المستثمر فيها).
- أن يكون معرضاً لعوائد متغيرة أو أن يمتلك حقوقاً من مشاركته في المنشأة المستثمر فيها.
- أن يستطيع استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على المنشأة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما يكون لدى البنك حصة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة بالمنشأة المستثمر فيها، يكون للبنك سيطرة على المنشأة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر فيها من جانب واحد.

ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامه بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على المنشأة المستثمر فيها أم لا، ويشمل ذلك:

- حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.
- حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك وأصحاب الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة من جرّاء أي ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أي وقائع أو ظروف أخرى تشير إلى أن البنك قادر، أو غير قادر، في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يحصل البنك على حق السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عندما يفقد البنك السيطرة عليها. وعلى وجه التحديد، فإن إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة تُدرج في بيان الدخل الموحد اعتباراً من التاريخ الذي يكتسب فيه البنك حق السيطرة على الشركة التابعة حتى تاريخ انتهاء سيطرة البنك عليها.

تُعزى الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة. كما يُعزى إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تُجرى التعديلات على البيانات المالية لكل شركة تابعة، عند الضرورة، حتى تتسق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية على المستوى الداخلي للمجموعة المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بشكل كامل عند التوحيد.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ أساس التوحيد (تابع)

يتم توحيد الشركة التابعة التالية التي يمارس البنك السيطرة عليها في هذه البيانات المالية استناداً إلى البيانات المالية للشركة التابعة:

اسم الشركة التابعة	*البلد*	*نسبة الملكية (%)* ٢٠١٩	٢٠١٨	*الأنشطة الرئيسية*
شركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م*	الإمارات العربية المتحدة	٢٤٪	٢٤٪	الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية وإدارتها.

المنشآت ذات الأغراض الخاصة

المنشأة ذات الغرض الخاص هي منشأة صُمّمت بحيث تكون حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة ليست هي العامل الرئيسي في تحديد من يسيطر على المنشأة، على سبيل المثال عندما ترتبط أي حقوق تصويت بمهام إدارية فقط ويتم توجيه الأنشطة الرئيسية من خلال ترتيبات تعاقدية. المنشآت ذات الأغراض الخاصة هي منشآت تقتصر غالباً على أنشطة مقيدة ويتم إنشاؤها لتحقيق هدف دقيق ومحدد مثل توريق الموجودات أو تنفيذ صفقة تمويل محددة. يتم توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص إذا خلصت المجموعة إلى أنها تسيطر عليها بناءً على تقييم جوهري لعلاقة المنشأة ذات الغرض الخاص بالمجموعة وكذلك لمخاطر ومزايا هذه المنشأة.

قد تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة هي المسيطرة من حيث الجوهر، وبالتالي توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص:

- يجري تنفيذ أنشطة المنشأة ذات الغرض الخاص بالنيابة عن المجموعة وفقاً لاحتياجاتها التجارية المحددة بحيث تحصل المجموعة على مزايا من عمليات هذه المنشأة،
- يكون لدى المجموعة الحق في الحصول على أغلبية مزايا المنشأة ذات الغرض الخاص، وبالتالي قد تتعرض للمخاطر المترتبة على أنشطة المنشأة، أو
- تحتفظ المجموعة بأغلبية المخاطر المتبقية أو مخاطر الملكية المتعلقة بالمنشأة ذات الغرض الخاص أو موجوداتها من أجل الحصول على مزايا من أنشطتها.

يجرى التقييم حول ما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة ذات الغرض الخاص في البداية ويعاد التقييم في كل تاريخ بيان مركز مالي.

*يتمتع البنك بالقدرة على ممارسة السيطرة على إي آي بي انفستمنت منجمنت ذ.م.م (المنشأة) حيث أنه يتمتع بحقوق العوائد المتغيرة ولديه القدرة على التأثير على العوائد. وحيث إن البنك يمتلك حالياً سيطرة على المنشأة، فقد تم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة. لدى المنشأة شركات تابعة مملوكة لها بالكامل وهي: شركة إي آي بي غلوبال ماركيتس كايمان ليمتد (تحت التصفية) وشركة إي آي بي انفستمنت منجمنت كايمان ليمتد.

لم تساهم المنشأة بأي إيرادات ولا أرباح للسنة. وتم إدراج إجمالي موجودات المنشأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والبالغة ٨٨٠ ألف درهم في هذه البيانات المالية الموحدة.

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية بشكل ثابت كما هي مطبقة من قبل المجموعة في البيانات المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، باستثناء السياسات المحاسبية التالية السارية اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار

تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، لكنها لم تقم بإعادة بيان الأرقام المقارنة لفترة التقرير ٢٠١٨، على النحو المسموح به بموجب الأحكام الانتقالية المحددة في المعيار. ولذلك، يتم الاعتراف بإعادة التصنيف والتعديلات الناشئة عن قواعد الإيجار الجديدة في بيان المركز المالي الافتتاحي في ١ يناير ٢٠١٩. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، اعترفت المجموعة بمطلوبات الإيجار فيما يتعلق بعقود الإيجار المصنفة سابقاً باعتبارها "إيجارات تشغيلية" وفقا لمبادئ المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ "عقود الإيجار".

تقاس هذه المطلوبات بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في ١ يناير ٢٠١٩. كان المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي للمستأجر المطبق على مطلوبات الإيجار في ١ يناير ٢٠١٩ ما نسبته ٢,٨٩٪.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار (تابع)

الحلول العملية المطبقة

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ لأول مرة، استخدمت المجموعة الحلول العملية التالي التي يسمح بها المعيار:

- تطبيق معدل خصم واحد لمجموعة من عقود الإيجار ذات خصائص مشابهة إلى حد معقول.
- الاعتماد على التقييمات السابقة حول ما إذا كانت عقود الإيجار مثقلة بالالتزامات كبديل لإجراء مراجعة انخفاض القيمة - لم تكن هناك عقود مثقلة بالالتزامات كما في ١ يناير ٢٠١٩.
- المحاسبة عن عقود الإيجار التشغيلي التي تقل فترة إيجارها المتبقية عن ١٢ شهراً كما في ١ يناير ٢٠١٩ باعتبارها عقود إيجار قصيرة الأجل.
- استبعاد التكاليف الأولية المباشرة لقياس موجودات حق الاستخدام كما في تاريخ التطبيق المبدئي.
- استخدم الإدراك المتأخر في تحديد مدة عقد الإيجار إذا تضمن العقد خيارات لتمديد مدة الإيجار أو إنهائها.

اختارت المجموعة أيضاً أن لا تعيد تقييم ما إذا كان العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً في تاريخ التطبيق المبدئي. وبدلاً من ذلك، وبالنسبة للعقود التي أُبرمت قبل تاريخ التحول، اعتمدت المجموعة على تقييمها حول تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٤ - "تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على إيجار".

قياس مطلوبات الإيجار

	ألف درهم
التزامات الإيجار التشغيلي المفصح عنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١١,٧٥٠
الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأولي	١٠,٥١٦
مطلوبات الإيجار المعترف بها كما في ١ يناير ٢٠١٩	
منها:	
مطلوبات الإيجار المتداولة	٤,١٥٤
مطلوبات الإيجار غير المتداولة	٦,٣٦٢
	١٠,٥١٦

قياس موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام لعقود إيجار الممتلكات على أساس رجعي القواعد الجديدة كما لو أنها كانت مطبقة على الدوام. تم قياس موجودات حق الاستخدام الأخرى بالقيمة المساوية لالتزام الإيجار، المعدلة بقيمة أي دفعات إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة فيما يتعلق بذلك الإيجار المسجل في بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت قيمة موجودات حق الاستخدام المدرجة في الموجودات الأخرى ٦,٢١٧ ألف درهم.

التعديلات المسجلة في الميزانية العمومية في ١ يناير ٢٠١٩:

فيما يلي أثر التغير في السياسة المحاسبية على البنود التالية في الميزانية العمومية في ١ يناير ٢٠١٩:

- موجودات حق الاستخدام - زيادة بمبلغ ١٠,٢٥٣ ألف درهم
- مبالغ مدفوعة مقدماً - انخفاض بمبلغ ٤٨٩ ألف درهم
- مطلوبات إيجار - زيادة بمبلغ ١٠,٥١٦ ألف درهم

أدى صافي التأثير على الأرباح المحتجزة في ١ يناير ٢٠١٩ إلى انخفاض قدره ٧٥٢ ألف درهم.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

حتى السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨، تم تصنيف عقود إيجار العقارات كإيجارات تشغيلية. ويتم الاعتراف بالإيرادات من عقود الإيجار التشغيلي التي تكون فيها المجموعة مؤجراً ضمن الدخل وذلك بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وتدرج الموجودات المؤجرة في الميزانية العمومية بحسب طبيعتها.

٤-٣ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

فيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة تقديرات أو افتراضات أو مارست اجتهادات:

تصنيف الموجودات المالية

وفقا لإرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية بناءً على تقييمات نماذج الأعمال التي يحتفظ فيها بالأصل على مستوى المحفظة وما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات تمثل فقط المبالغ الأصلية والفائدة. إن هذا يتطلب أحكاما خاصة لتقييم كيفية إدارة المجموعة لنموذج أعمالها وبشأن ما إذا كان بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين يخالف معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها ويؤدي إلى تسجيل محفظة هامة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتطلب قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال احتمالية عجز العملاء عن السداد والخسائر الناتجة).

يجب استخدام عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير زيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية.
- تحديد معايير وتعريف التعثر.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات / الأسواق وما يرتبط بها من الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

السيولة
تدير المجموعة مخاطر السيولة لديها من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات السائلة إلى المطلوبات كما هو وارد في الجدول حول الإفصاح عن مخاطر السيولة ضمن الإيضاح ٢٤. ويتطلب الجدول الحكم فيما إذا كانت الموجودات تعتبر سائلة.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٤ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة (تابع)

تقييم استثمارات الأسهم غير المدرجة

يستند تقييم استثمارات الأسهم غير المدرجة عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- المعاملات الحديثة التي تتم على أساس تجاري بحت.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل من حيث الجوهر.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية السارية على البنود ذات شروط وسمات مخاطر متشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المدرجة تقديرات جوهرية. وتقوم المجموعة بتقييم أساليب التقييم الخاصة بها بشكلٍ دوري وتختبر مدى صلاحيتها مستخدمةً إما إحدى العمليات من معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الاستثمار أو البيانات الأخرى الجديرة بالملاحظة المتوفرة في السوق.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه:

الاعتراف بالإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وغيرها من الأدوات المالية المحملة بالفوائد مثل الأدوات المالية المصنفة كمتاحة للبيع، يتم الاعتراف بإيرادات أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديراتها للمدفوعات أو المقبوضات. وتُحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغير في القيمة الدفترية ضمن إيرادات أو مصاريف الفوائد.

بمجرد تخفيض القيمة المسجلة لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يستمر الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الأصلي الفعلي المطبق على القيمة الدفترية الجديدة.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. وتشتمل هذه الرسوم على رسوم العمولات والحفظ الأمين وإدارة الموجودات برسم الأمانة والاستشارات. ويتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تحققها.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق المجموعة في استلام توزيعات الأرباح (شريطة أن يُحتمل تدفق المنافع الاقتصادية على المجموعة ويُمكن قياس قيمة الإيراد قياسًا موثوقًا به).

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تقوم المجموعة عند الاعتراف المبدئي بقياس الموجودات والمطلوبات المالية بقيمها العادلة زائداً أو ناقصاً تكاليف العاملات الإضافية المنسوبة بشكل مباشر إلى حيازة أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم إدراج تكاليف المعاملة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصاريف في بيان الدخل. وبعد الاعتراف المبدئي مباشرة، يتم إدراج مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والذي ينتج عنه إدراج خسارة محاسبية في بيان الدخل عندما ينشأ أصل جديد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الاعتراف المبدئي والقياس (تابع)

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند الاعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بالاعتراف بالفرق على النحو التالي:

أ) عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة.

ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت الاعتراف بالربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفاءها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

التكلفة المطفأة ومعدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للانخفاض في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسائر الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، مثل رسوم الإنشاء.

عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية المعنية لتعكس التقديرات الجديدة المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم إدراج التغيرات في الربح أو الخسارة.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي يتم حساب إيرادات الفائدة الخاصة بها حسب معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي بالصافي من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة).

الموجودات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تصنف المجموعة موجوداتها المالية في فئتي القياس التاليتين:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التكلفة المطفأة.

فيما يلي توضيح لمتطلبات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية:

أدوات الدين:

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين والصكوك.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على:

(١) نموذج عمل المجموعة لإدارة الموجودات.
(٢) خصائص التدفقات النقدية للأصل.

بناءً على هذه العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- التكلفة المطفأة: تقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية الدفعات الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة. ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

أدوات الدين (تابع)

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات فقط الدفعات الأصلية والأرباح. ويقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم تحويل الحركة في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء عند تسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم تسجيلها ضمن بيان الدخل. وعندما يتم استبعاد أصل مالي، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ويتم تسجيلها في "الربح/(الخسارة) على الاستثمارات في أداوت الدين". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءا من علاقة التحوط ضمن بيان الدخل وتعرض في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها، ما لم تنشأ عن أدوات دين تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لم يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، وفي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في "صافي إيرادات الاستثمار". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط المبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الأصلية والأرباح"). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الربح يشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف أدوات الدين عندما، وفقط عندما، يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال الفترة.

أدوات حقوق الملكية:

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية.

تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس جميع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة المجموعة قد قامت، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل بما في ذلك عند الاستبعاد. ولا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغييرات في القيمة العادلة. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدًا على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل كإيرادات أخرى عندما يتقرر حق المجموعة في استلام الدفعات.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

انخفاض القيمة

تقوم المجموعة بالتقييم على أساس مستقبلي للخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتعرض الذي ينشأ من التزامات القروض وعقود الضمان المالي. تعترف المجموعة بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

تعديل القروض

تقوم المجموعة أحيانًا بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض للعملاء. وعندما يحدث ذلك، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. تقوم المجموعة بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية مثل العائد على الأرباح/ القائم على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغير جوهري في معدل الفائدة.
- تغيير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية وتعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب الانخفاض في القيمة، وأيضا لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضًا بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض فيها هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضًا في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة عند الاستبعاد.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في بيان الدخل. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (٢) عندما لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة.

تبرم المجموعة معاملات تحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات ولكنها تتحمل التزامًا تعاقديًا بدفع تلك التدفقات النقدية إلى كيانات أخرى وتحويل جميع المخاطر والامتيازات بشكل جوهري. يتم المحاسبة عن هذه المعاملات على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء الاعتراف إذا كانت المجموعة:

- ليس لديها التزام بسداد المدفوعات ما لم تقم بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات.
- لا يُسمح لها ببيع أو رهن الموجودات.
- لديها التزام بتحويل أي مبالغ نقدية تحصلها من الموجودات دون تأخير ملموس.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرّض الموجودات لانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يستدعي الأمر فحص انخفاض القيمة سنويا، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل. وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصا تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد على قيمتها القابلة للاسترداد، يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في قيمته ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.

ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، تُستخدم طريقة تقييم مناسبة. ويتم التحقق من هذه الحسابات باستخدام مضاعفات التقييم أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقا لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. فإذا وجد مثل هذا الدليل، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقا إلا إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. ويكون العكس محدودا بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل على القيمة القابلة للاسترداد، أو على القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، فيما لو لم تدرَج أي خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. ويسجَّل هذا العكس في بيان الدخل الموحد.

المحاسبة بتاريخ المتاجرة والتسوية

يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات "الاعتيادية" من الموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي في تاريخ استلام الموجودات من الطرف المقابل أو تسليمها إليه. والمشتريات أو المبيعات الاعتيادية من الموجودات المالية هي مشتريات أو مبيعات لموجودات مالية تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

النقد وما في حكمه

يتألف النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التي تبلغ فترات استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك والمبالغ المستحقة إلى البنوك.

مبالغ مستحقة من البنوك

تظهر المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

اتفاقات البيع وإعادة الشراء

يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون المحول إليه لديه الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان، ويتم إدراج التزام الطرف المقابل ضمن المبالغ المستحقة إلى البنوك.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي الثمن الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأساسية في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الأساسية للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الأساسية، في أفضل سوق للأصل أو الالتزام.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر "العرض" والمطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر "الطلب".

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

القيمة العادلة (تابع)

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

تنطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

بخصوص الاستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. وتستخدم أسعار العرض بالنسبة للموجودات وأسعار الطلب بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها فترة استحقاق محددة والتي تشتمل على ودائع غير محملة بالفائدة تمثل المبلغ مستحق السداد عند الطلب.

بخصوص استثمارات الأسهم غير المدرجة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لاستثمار مشابه أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق على أساس تجاري بحت أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة باستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

تُحتسب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة للعقود ذات تواريخ الاستحقاق المشابهة.

ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة

ممتلكات ومعدات
تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرةً إلى اقتناء البنود. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصلٍ منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المُرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى على بيان الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الموجودات (بخلاف الأرض والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك على النحو التالي:

	السنوات
أثاث ومعدات حاسوب	٤ سنوات
مركبات	٤ سنوات

موجودات غير ملموسة
يتم إدراج برمجيات الحاسوب التي حصلت عليها المجموعة بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة على موجودات البرمجيات إلا عندما تؤدي إلى زيادة في الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل المحدد الذي تتعلق به. تُسجّل جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يُحتسب الاستهلاك على برمجيات الحاسوب لشطب تكلفة الموجودات (بخلاف الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك من تاريخ توفرها للاستخدام.

	عدد السنوات
برمجيات حاسوب	٤ سنوات

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة حساب الاستهلاك بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغيرات في التقديرات المحتسبة على أساس مستقبلي.

يُلغى تسجيل أي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أو تقاعد بند من بنود الممتلكات والمصنع والمعدات على أساس الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم تسجيلها في بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة (تابع)

تقيد الممتلكات والمعدات بعد سنة من استهلاكها الكامل بصافي قيمة دفترية مقدارها وحدة نقدية واحدة وذلك بتسوية الاستهلاك المتراكم مع التكلفة.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها. لا يتم تحميل استهلاك على الأعمال الفنية والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

الودائع

تدرج جميع ودائع العملاء وسوق المال بالتكلفة بعد خصم المبالغ المسددة.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لتعويضات نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الممركز المالي. ووفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، فقد قامت الإدارة بتقدير القيمة الحالية لالتزاماتها بتاريخ التقرير، باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، وذلك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم ملائم بناء على افتراضات الإدارة لمتوسط تكاليف الزيادات/ الترقيات السنوية. إن القيمة الحالية للالتزام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المخصص المحتسب وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم بيان المخصص الناتج باعتباره "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي الموحد ضمن "مطلوبات أخرى" (إيضاح ١٤).

تؤدي المجموعة مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية الوطنية المستحقة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩، ولا يوجد التزام آخر بعد ذلك.

مخصصات

تُدرج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدثٍ سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من الغير، يتم الاعتراف بالذمة المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد الذمة ويكون بالإمكان قياس الذمة المدينة بشكل موثوق.

ضمانات مالية

تقوم المجموعة خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وقبولات. تسجَّل الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة في بند "مطلوبات أخرى" وتمثل القسط المستلم. وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب الضمان بالقسط غير المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ينشأ نتيجة للضمان، أيهما أعلى.

أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد. ويتم إدراج الأقساط المستلمة في بيان الدخل الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

عقود الإيجار

يتم الاعتراف بالإيجارات باعتبارها موجودات حق الاستخدام والالتزامات المقابلة في التاريخ الذي تكون فيه الموجودات المؤجرة متاحة لاستخدام المجموعة. يتم توزيع كل دفعة من دفعات الإيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل على مدى فترة عقد الإيجار وذلك للحصول على معدل دوري ثابت للفائدة المستحقة على الرصيد المتبقي من المطلوبات لكل فترة. يحتسب الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الايجار، أيهما أقصر، بطريقة القسط الثابت.

تقاس الموجودات والمطلوبات الناتجة من الإيجار على أساس القيمة الحالية. تتضمن موجودات الإيجار صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:
- الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- دفعات إيجار متغيرة بناء على المؤشر أو المعدل.
- المبالغ المتوقع دفعها من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة لخيار الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار.
- دفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تشير إلى استخدام المستأجر هذا الخيار.

تُخصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة المدرج في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل، يُستخدم معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو المعدل الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة بشروط وأحكام مماثلة.

تقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تشمل التالي:
- مبلغ القياس المبدئي لالتزام الإيجار.
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- أي تكاليف أولية مباشرة.
- تكاليف الترميم.

يتم الاعتراف بالدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصاريف في الربح أو الخسارة. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل.

السياسة المحاسبية المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

تُصنّف عقود إيجار الممتلكات والمعدات التي تحتفظ فيها المجموعة، كمستأجر، بكافة مخاطر وعوائد الملكية كعقود إيجار تمويلي. تتم رسملة عقود الإيجار التمويلية عند بدء عقد الإيجار وفقا للقيمة العادلة للعقار المستأجر أو، إذا كانت أقل، القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار. يتم إدراج التزامات الإيجار ذات الصلة، صافية من رسوم التمويل، في الذمم الدائنة الأخرى قصيرة الاجل وطويلة الأجل. يتم توزيع كل دفعة من دفعات الإيجار بين المطلوبات وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل إلى الربح أو الخسارة على مدى فترة عقد الإيجار وذلك للحصول على معدل دوري ثابت للفائدة المستحقة على الرصيد المتبقي من المطلوبات لكل فترة. يحتسب الاستهلاك على الممتلكات والمعدات المستحوذ عليها بموجب عقود الإيجار التمويلي على مدى العمر الإنتاجي للأصل أعبر مدى العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الايجار، أيهما أقصر، إذا لم يتوفر تأكيد معقول على أن المجموعة ستحصل على الملكية بنهاية مدة الإيجار.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا تحوّل المجموعة، كمستأجر، بموجبها جزءاً كبيراً من مخاطر ومزايا الملكية كعقود إيجار تشغيلي. يتم تحميل الدفعات التي تتم بموجب عقود الإيجار التشغيلي (صافية من أي حوافز مقبوضة من المؤجّر) إلى حساب الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالإيرادات من عقود الإيجار التشغيلية التي تكون فيها المجموعة مؤجراً ضمن الدخل وذلك بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وتدرج الموجودات المؤجرة في الميزانية العمومية بحسب طبيعتها.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أرباح وخسائر الصرف الأجنبي

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الصرف الفوري السائد في نهاية كل فترة تقرير. يشكل عنصر الصرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. وبالتالي،

- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يدرَج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرَج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً غير نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرَج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الشامل الموحد.
- بالنسبة لأدوات الدين المقومة بالعملة الأجنبية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتدرَج في بيان الدخل الموحد.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يتوفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية لدى المجموعة للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف السائد بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

تقارير القطاعات

تستند تقارير قطاعات المجموعة على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والخدمات البنكية.

أدوات مالية مشتقة

تبرم المجموعة أدوات مشتقة مثل العقود الآجلة والعقود المستقبلية واتفاقيات الأسعار الآجلة والمقايضات ومقايضة التعثر الائتماني والخيارات لكل من الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسواق المال. تقاس المشتقات في البداية بالقيمة العادلة بتاريخ عقد الأداة المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد مباشرة ما لم تكن الأداة المشتقة مؤهلة ومحددة كأداة تحوط، وفي تلك الحالة يستند توقيت الاعتراف في بيان الدخل الموحد على طبيعة علاقة التحوط. ويتم إدراج جميع المشتقات بقيمها العادلة كموجودات إذا كانت القيمة العادلة موجبة، أو كمطلوبات إذا كانت القيمة العادلة سالبة. يتم عموماً الحصول على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعروفة بحسب الملائم.

يتم التعامل مع المشتقات الضمنية في العقود المضيفة غير المشتقة التي لا تُشكل موجودات مالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (مثل المطلوبات المالية) كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها و خصائصها لا تتصل اتصالاً وثيقاً بتلك العقود المضيفة ولا تكون العقود المضيفة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

موجودات برسم الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها برسم الأمانة أو بصفة استئمانية لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي فإنها ليست مدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد.

توزيعات أرباح الأسهم العادية

تدرج توزيعات أرباح الأسهم العادية ضمن المطلوبات وتستقطع من حقوق الملكية بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. ويتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولا تكون تحت تصرف البنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقرير يجري الإفصاح عنها كحدث لاحق لتاريخ إعداد التقرير.

٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
نقد في الصندوق	**٤٥٩**	٦١٧
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:		
حسابات جارية	**٥٨,٧٨٦**	٦٢,٦٢٦
ودائع	**١٥٠,٠٠٠**	١٢٥,٠٠٠
متطلبات الاحتياطي	**١٥٠,٠٢٥**	١٨٤,٩٢٢
	٣٥٩,٢٧٠	٣٧٣,١٦٥

يُحتفظ بمتطلبات الاحتياطي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي ولا يمكن سحبها بدون موافقته. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب كل شهر وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي ويستند إلى الرصيد القائم لودائع العملاء.

٦ مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
محلية	**١٥,٥٢٤**	٧٧,١٤٦
إقليمية	**١٩,٩٨٣**	٥,٦٦٦
دولية	**٣٢٩,٩٦٠**	٧٥١,٣٦٤
	٣٦٥,٤٦٧	٨٣٤,١٧٦
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	**(١,٠٢٣)**	(٧٥٧)
	٣٦٤,٤٤٤	٨٣٣,٤١٩

بلغ متوسط العائد على الودائع البنكية ١,٩٥٪ سنوياً (٢٠١٨: ١,٥٣٪ سنوياً).

تم رهن جزء من الأرصدة لدى البنوك بقيمة ١٩١,٠٢٧ ألف درهم (٢٠١٨: ٣١٢,٥٨٩ ألف درهم) على شكل ضمان لدى البنوك مقابل التسهيلات الائتمانية. راجع الإيضاح ١٢-١ لمزيد من التفاصيل حول التسهيلات الائتمانية كما في تاريخ التقرير.

٧ قروض وسلفيات، بالصافي

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
إجمالي القروض والسلفيات	**٩٠٢,٥٠٤**	١,٣٣١,١٧٦
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	**(١٠,١٨٧)**	(٩٠٢)
ناقصاً: فوائد معلقة	**(٢,٧٢٥)**	(٧٣)
قروض وسلفيات، بالصافي	**٨٨٩,٥٩٢**	١,٣٣٠,٢٠١

٨ استثمارات، بالصافي

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
أدوات دين		
مدرجة	**٥**	٣٩,٠٦٥
أدوات حقوق الملكية		
مدرجة	**٢١,٢٠٢**	٨٨,٥٣٩
غير مدرجة	**١١٢,٣٦٧**	٢٤٦,٢٧٩
	١٣٣,٥٦٩	٣٣٤,٨١٨
مجموع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١٣٣,٥٧٤**	٣٧٣,٨٨٣
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
أدوات الدين		
مدرجة	**٦١١,٦٥٢**	٢٢٣,٠٦٨
غير مدرجة	**-**	٨,٢٩٩
	٦١١,٦٥٢	٢٣١,٣٦٧
أدوات حقوق الملكية		
مدرجة	**٥٢,٨٠٨**	٥٢,٢٣٦
مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٦٦٤,٤٦٠**	٢٨٣,٦٠٣
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة		
أدوات الدين		
مدرجة	**٦٥٨,٠٦٣**	٧٨٥,٦٦٧
مجموع الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة	**٦٥٨,٠٦٣**	٧٨٥,٦٦٧
استثمار في السبائك	**-**	٦٠٥
إجمالي الاستثمارات	**١,٤٥٦,٠٩٧**	١,٤٤٣,٧٥٨
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	**(٥,٩٥٩)**	(٦,١٧٦)
استثمارات، بالصافي	**١,٤٥٠,١٣٨**	١,٤٣٧,٥٨٢

تم رهن جزء من محفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة التي تحمل قيمة دفترية بمبلغ ٨٦٥,٣٤٨ ألف درهم (٢٠١٨: ٤٣٠,٧٢٣ ألف درهم) على شكل ضمان لدى البنوك مقابل التسهيلات الائتمانية. راجع الإيضاح ١٢-١ لمزيد من التفاصيل حول التسهيلات الائتمانية كما في تاريخ التقرير.

تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:
المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني:أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

	المجموع ٢٠١٩ ألف درهم	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة ألف درهم
أدوات الدين:					
محلية	٧١,٨١٩	٣٢,٧٣٩	-	-	٣٩,٠٨٠
إقليمية	٢٥٨,٩٩٧	٢٤٤,٢٢٧	-	-	١٤,٧٧٠
دولية	٩٣٨,٩٠٤	٣٣٤,٦٨٦	-	٥	٦٠٤,٢١٣
أدوات حقوق الملكية:					
محلية	٥٩,٢٩٨	٣٤,٢٠٠	٥	*٢٥,٠٩٣	-
إقليمية	٩٠٤	٩٠٤	-	-	-
دولية	١٢٦,١٧٥	٢٠,٣٧٤	١٠٥,٨٠١	-	-
إجمالي الاستثمارات	١,٤٥٦,٠٩٧	٦٦٧,١٣٠	١٠٥,٨٠٦	٢٥,٠٩٨	٦٥٨,٠٦٣
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	(٥,٩٥٩)				
استثمارات، بالصافي	١,٤٥٠,١٣٨				

تبلغ القيمة العادلة لاستثمارات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ٦٦٢,٧٠٣ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٧٧٠,٣٤٨ ألف درهم).

* المعطيات الرئيسية المستخدمة في أساليب التقييم لهذه الاستثمارات هي معاملات البيع القابلة للمقارنة مع تعديلات مناسبة، والتدفقات النقدية المخصومة والتي تضمنت معطيات جوهرية غير جديرة بالملاحظة من تعديلات للمعاملات المماثلة وسعر الفائدة، ومن حيث علاقة المعطيات غير الجديرة بالملاحظة بالقيمة العادلة، أي تغييرات في معاملة بيع قابلة للمقارنة وتغيير سعر الفائدة في التدفقات النقدية المخصومة سوف تؤثر بشكل مباشر على القيمة العادلة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

	المجموع ٢٠١٨ ألف درهم	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة ألف درهم
أدوات الدين:					
محلية	١٢٥,٢٩٦	٦٦,٦٧٥	-	٨,٢٩٩	٥٠,٣٢٢
إقليمية	١٠٨,٩٥٣	٩٤,١٢٧	-	-	١٤,٨٢٦
دولية	٨٢١,٨٥٠	١٠١,٣٣١	-	-	٧٢٠,٥١٩
أدوات حقوق الملكية:					
محلية	٦١,٠٩٦	٤٦,٦٩٨	٨٠١	١٣,٥٩٧	-
إقليمية	١,٦٤٩	١,٦٤٩	-	-	-
دولية	٣٢٤,٣٠٩	٨٦,٠٠١	٢١٩,٥٤٨	١٨,٧٦٠	-
استثمار في السبائك	٦٠٥	٦٠٥	-	-	-
إجمالي الاستثمارات	١,٤٤٣,٧٥٨	٣٩٧,٠٨٦	٢٢٠,٣٤٩	٤٠,٦٥٦	٧٨٥,٦٦٧
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	(٦,١٧٦)				
استثمارات، بالصافي	١,٤٣٧,٥٨٢				

تم تحويل استثمارات بلغت قيمتها ١٢,١٠٥ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: لا شيء) من المستوى الأول إلى المستوى الثالث.
تم التحويل من المستوى الأول إلى المستوى الثالث لأن السوق لم يكن نشطاً فيما يتعلق بهذه الأوراق المالية ولم يتم تحديث سعر هذه الأوراق المالية في البورصة.

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

يوضح الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية لاستثمارات المستوى الثالث المسجلة بالقيمة العادلة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
في بداية السنة	**٤٠,٦٥٦**	٥٠,٩٠٧
إعادة قياس انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	**-**	(١٠,٠٠٠)
تحويل من المستوى الأول	**١٢,١٠٥**	-
إضافة	**١٦٢**	-
استبعاد	**(١٨,٧٦٠)**	-
صافي الخسارة غير المحققة المدرجة في بيان الدخل	**(٧٦٦)**	(٢٥١)
انخفاض القيمة / حذوفات	**(٨,٢٩٩)**	-
في نهاية السنة	**٢٥,٠٩٨**	٤٠,٦٥٦

قيمت المجموعة حساسية قياس القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث نتيجة للتغيرات في المعطيات المستخدمة. وبناءً على التقييم، لم تُلاحظ أي تغيرات جوهرية في القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ويُنفذ هذا التقييم على أساس ربع سنوي عن طريق مراجعة التغييرات في المعطيات غير الجديرة بالملاحظة، التي قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قياس القيمة العادلة.

أصدرت محكمة التمييز في دبي في ٩ يونيو ٢٠١٩ حكمًا برفض استئناف المجموعة فيما يتعلق باستثمار الأوراق التجارية القائمة. ونتيجة لذلك، شطبت المجموعة قيمة الاستثمار المحتفظ به في الدفاتر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٩ مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات		
الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة		
الرصيد في ١ يناير	**٦,١٧٦**	٢٦,٣٠٠
مخصص الانخفاض في القيمة المعدل مقابل القيمة الدفترية للاستثمارات	**-**	(١٠,٠٠٠)
التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	**-**	(١٢,٢٩٨)
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة	**(٢١٧)**	٢,١٧٤
	٥,٩٥٩	٦,١٧٦
قروض وسلفيات		
الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة		
الرصيد في ١ يناير	**٩٠٢**	١٥,٠٠٠
التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	**-**	(١٤,٥٤٣)
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة	**٩,٢٨٥**	٤٤٥
	١٠,١٨٧	٩٠٢
مبالغ مستحقة من البنوك		
الحركة في مخصص خسائر الانخفاض في القيمة		
الرصيد في ١ يناير	**٧٥٧**	-
التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	**-**	٣,٠٩٩
مخصص الانخفاض في القيمة للسنة	**٢٦٦**	(٢,٣٤٢)
	١,٠٢٣	٧٥٧

٩ مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي تحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة للقروض والسلفيات، والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة، والمبالغ المستحقة من البنوك:

	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة)	١٣,٥٤٠	٣,٠٠٠
الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً (المرحلة الأولى)	٢,٣٠٤	٢,٩٧٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثانية)	١,٣٢٥	١,٨٥٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة	٣,٦٢٩	٤,٨٣٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٧,١٦٩	٧,٨٣٥

١.٩ صافي خسارة الانخفاض في قيمة موجودات مالية

	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات	١١,٨٣٥	٢,١٥٨
خسارة الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	٩,٢٨٥	٤٤٥
خسارة الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك	٢٦٦	(٢,٣٤٢)
خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات الأخرى	٢,٦٨٠	-
	٢٤,٠٦٦	٢٦١

١٠ ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة

	ممتلكات ومعدات		موجودات غير ملموسة		
	أثاث ومعدات حاسوب وأعمال فنية ألف درهم	مركبات ألف درهم	برمجيات حاسوب ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠١٩	١٦,٢٧١	٨٣	٥,٢٧٨	٢٠٦	٢١,٨٣٨
إضافات	١٤٤	-	-	١,٠٧٢	١,٢١٦
تحويلات	١٤٣	-	-	(١٤٣)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٦,٥٥٨	٨٣	٥,٢٧٨	١,١٣٥	٢٣,٠٥٤
الاستهلاك					
استهلاك / إطفاء في ١ يناير ٢٠١٩	١٠,٣٣٢	٨٣	٤,١٨٥	-	١٤,٦٠٠
المحمل للسنة	١,٧٦٧	-	٥٨٣	-	٢,٣٥٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٢,٠٩٩	٨٣	٤,٧٦٨	-	١٦,٩٥٠
صافي القيم الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤,٤٥٩	-	٥١٠	١,١٣٥	٦,١٠٤

١٠ ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة (تابع)

	ممتلكات ومعدات		موجودات غير ملموسة		
	أثاث ومعدات حاسوب وأعمال فنية	مركبات	برمجيات حاسوب	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠١٨	١٢,٨١٩	٨٣	٥,١٣٢	١,٦٢٥	١٩,٦٥٩
إضافات	١,٠٤١	-	١٤٦	١,١٢٥	٢,٣١٢
تحويلات	٢,٥٤٤	-	-	(٢,٥٤٤)	-
استبعادات	(١٣٣)	-	-	-	(١٣٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٦,٢٧١	٨٣	٥,٢٧٨	٢٠٦	٢١,٨٣٨
الاستهلاك					
استهلاك / إطفاء					
في ١ يناير ٢٠١٨	٨,٦٦٣	٨٣	٣,٢٨٩	-	١٢,٠٣٥
المحمّل للسنة	١,٧٨٥	-	٨٩٦	-	٢,٦٨١
استبعادات	(١١٦)	-	-	-	(١١٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٠,٣٣٢	٨٣	٤,١٨٥	-	١٤,٦٠٠
صافي القيم الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٥,٩٣٩	-	١,٠٩٣	٢٠٦	٧,٢٣٨

١١ موجودات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
فوائد مستحقة القبض	**١٠,٧٨٢**	١٤,٥١٣
موجودات حق الاستخدام (إيضاح ١١-١)	**٦,٢١٧**	-
ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً	**٣٣,٤١٩**	١٩,٧٢٢
موجودات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)	**٤٧٨**	١,٠٤١
	٥٠,٨٩٦	٣٥,٢٧٦

١١-١ موجودات حق الاستخدام

يوفر هذا الإيضاح معلومات عن عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة طرفًا مستأجراً.

(١) المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي

	٢٠١٩	١ يناير ٢٠١٩
	ألف درهم	**ألف درهم**
موجودات حق الاستخدام		
مكاتب	**٦,٢١٧**	١٠,٢٥٣
مطلوبات إيجار		
متداولة	**٤,١٩١**	٤,١٥٤
غير متداولة	**٢,١٧١**	٦,٣٦٢
	٦,٣٦٢	١٠,٥١٦

١١ موجودات أخرى (تابع)

١١-١ *موجودات حق الاستخدام (تابع)*

لم تكن هناك إضافات إلى موجودات حق الاستخدام خلال العام الحالي.

(٢) المبالغ المعترف بها في بيان الدخل

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
مصاريف الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام		
مكاتب	**(٤,٠٣٦)**	-
مصاريف الفوائد على مطلوبات الإيجار	**(٢٤٤)**	-

بلغ إجمالي التدفقات النقدية الصادرة للإيجار في عام ٢٠١٩ ما قيمته ٤,٣٩٨ درهم.

١٢ مبالغ مستحقة للبنوك

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع لأجل	**٤٠٣,١١٨**	٤٨٥,٦٦٥
اتفاقيات إعادة الشراء	**٥٢٣,٥٣٢**	١٣٧,٧٢٣
ودائع تحت الطلب	**-**	١٥٨
	٩٢٦,٦٥٠	٦٢٣,٥٤٦

١٢-١ *معلومات عن الضمان*

	الرصيد ٢٠١٩ ألف درهم	قيمة الضمان ٢٠١٩ ألف درهم	الرصيد ٢٠١٨ ألف درهم	قيمة الضمان ٢٠١٨ ألف درهم
ودائع لأجل:				
مضمونة بالاستثمارات	**١٨٦,١٩٤**	**٣٠٧,٥٦٧**	١٠٤,٣٣٥	٢٨٣,٤٥٦
مضمونة بالمبالغ المستحقة من البنوك	**١٧١,٩٢٤**	**١٩١,٠٢٧**	٢٨١,٣٣٠	٣١٢,٥٨٩
	٣٥٨,١١٨	**٤٩٨,٥٩٤**	٣٨٥,٦٦٥	٥٩٦,٠٤٥
اتفاقيات إعادة الشراء:				
مضمونة بأدوات الدين	**٥٢٣,٥٣٢**	**٥٥٧,٧٨١**	١٣٧,٧٢٣	١٤٧,٢٦٧

بلغ متوسط التكلفة على الودائع واتفاقيات إعادة الشراء ٢,٦٦٪ سنوياً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٢,٦١٪ سنوياً).

لدى المجموعة ودائع لأجل غير مضمونة بمبلغ ٤٥,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٨: ١٠٠,٠٠٠ ألف درهم) كما في تاريخ التقرير.

١٣ ودائع العملاء

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
ودائع لأجل	**٨٥٣,٧٩٠**	١,٦٨٠,٤٢٢
حسابات تحت الطلب	**٧٩٢,٠٧٤**	١,٢٠٠,٨٥٦
	١,٦٤٥,٨٦٤	٢,٨٨١,٢٧٨

١٤ مطلوبات أخرى

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	**٩,٦٦٥**	١١,٥١٥
مطلوبات إيجار (إيضاح ١١-١)	**٦,٣٦٢**	-
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**٨,١٦٨**	٩,١٥٠
رسوم مستحقة الدفع	**٢,٧٩٨**	١,٢٦٣
مطلوبات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)	**١٨,٦٥٧**	١,٠٢١
أخرى	**٩,٠٧٤**	١٨,٤٠٣
	٥٤,٧٢٤	٤١,٣٥٢

وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين. وفيما يلي الحركة في الالتزام المدرج في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
في ١ يناير	**٩,١٥٠**	٧,٧٤١
المحمّل للسنة	**١,٧٠٢**	٢,٧٦٤
المبلغ المدفوع	**(٢,٦٨٤)**	(١,٣٥٥)
في ٣١ ديسمبر	**٨,١٦٨**	٩,١٥٠

١٥ رأس المال والاحتياطيات

أ) رأس المال

يتكون رأس المال المصرح لدى البنك من ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٢٠١٨: ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم). ويتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٢٠١٨: ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم).

ب) الاحتياطي القانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. وهذا الاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع.

ج) الاحتياطي الخاص

يتم التصرف في الاحتياطي الخاص وفقًا لقرار مجلس الإدارة في ما يحقق مصلحة البنك.

١٦ إيرادات الفوائد

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات	**٦٢,٨٠٦**	٧٨,٦٥٨
إيداعات البنوك	**٣,٨٤٨**	٥,٠٠٢
	٦٦,٦٥٤	٨٣,٦٦٠

١٧ صافي الإيرادات من الاستثمارات

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الفوائد من الاستثمارات في أدوات الدين	**٤٥,٤١٠**	٤٦,٤٢٤
صافي المصاريف من مقايضات أسعار الفائدة	**(٦٠٢)**	-
إيرادات توزيعات الأرباح	**١١,٥٦٩**	١٢,٩٥٩
صافي الربح المحقق من استبعاد استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	**-**	١,٢٠٤
صافي الأرباح/ (الخسائر) من استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١٢,٩١٧**	(٨,١٢٠)
خسارة من استرداد استثمارات	**(٦٦)**	(٨٣)
أتعاب أمين الحفظ ورسوم المعاملات المدفوعة إلى المؤسسات المالية الأخرى	**(٩٠٠)**	(٨٣٥)
	٦٨,٣٢٨	٥١,٥٤٩

١٨ رسوم وعمولات وإيرادات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
رسوم من الحفظ والخدمات الاستشارية	**٢٥,٤٨٤**	٣٦,٤٥٣
رسوم المنتج ورسوم المعاملات	**٩,٥٥٠**	١١,٨١٠
عمولات وإيرادات أخرى	**١,٩٧٤**	٢,٣٧٢
	٣٧,٠٠٨	٥٠,٦٣٥

١٩ مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف الموظفين	**٦٤,٤١٦**	٧٩,٤٦٤
استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ١١-١)	**٤,٠٣٦**	-
رسوم استشارات	**٥,١٣٨**	٩٠٠
اتصالات واشتراكات	**٣,٥٠٢**	٣,٥٢١
استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١٠)	**١,٧٦٧**	١,٧٨٥
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ١٠)	**٥٨٣**	٨٩٦
أخرى*	**٧,٨٩٧**	١٠,٤٦٣
	٨٧,٣٣٩	٩٧,٠٢٩

* يشمل بند "أخرى" عقود الإيجار التشغيلي لعام ٢٠١٨ البالغة ٤,٩٧٨ درهم.

٢٠ ربحية السهم الأساسية والمخفّضة

تحتسب ربحية السهم البالغة ١٢,٦٤ درهم (٢٠١٨: ٥٢,٧٩ درهم) بقسمة الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم بقيمة ٨,٨٥١ ألف درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٣٦,٩٥٤ ألف درهم) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة والبالغ ٧٠٠,٠٠٠ ألف سهم بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٧٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ درهم للسهم).

إن الربحية الأساسية والمخفّضة للسهم هي نفسها نظراً لعدم قيام المجموعة بإصدار أي أدوات كان من الممكن أن يكون لها تأثير على ربحية السهم عند الممارسة.

٢١ الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة، ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. يتمثل الغرض من الأدوات المالية المشتقة في عمل المجموعة في التقليل من المخاطر الناتجة عن التعثر أو تقلبات العملة والفائدة والمتغيرات الأخرى في السوق. وتقوم المجموعة باستعمال خيارات وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتقليل من مخاطر العملة على استثمارات معينة.

تبين الجداول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالقيم الاسمية. تمثل القيمة الاسمية المدرجة بإجمالي قيمة أصل الأداة المشتقة أو قيمة السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة الإسمية ألف درهم	*القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق* أقل من سنة واحدة ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
المشتقات:						
عقود صرف أجنبي آجلة	٣٥٠	١٤	٤٨,٩٧٤	٤٨,٩٧٤	-	-
عقود خيارات لصرف العملات الأجنبية	١٢٨	١٢٨	٤٢,٧١٠	٤٢,٧١٠	-	-
عقود مقايضة معدل الفائدة	-	١٨,٥١٥	٢٥٥,٧٢٤	-	-	٢٥٥,٧٢٤
	٤٧٨	١٨,٦٥٧	٣٤٧,٤٠٨	٩١,٦٨٤	-	٢٥٥,٧٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة الإسمية ألف درهم	*القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق* أقل من سنة واحدة ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
المشتقات:						
عقود صرف أجنبي آجلة	٣٠٤	٢٨٤	٩٧,٨٤٢	٩٧,٨٤٢	-	-
عقود خيارات لصرف العملات الأجنبية	٧٣٧	٧٣٧	١٦١,٥٨٢	١٦١,٥٨٢	-	-
	١,٠٤١	١,٠٢١	٢٥٩,٤٢٤	٢٥٩,٤٢٤	-	-

٢١ الأدوات المالية المشتقة (تابع)

تنطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثراً جوهرياً على ربح أو خسارة المجموعة. يتم مراقبة تأثر المجموعة بعقود المشتقات عن كثب كجزء من الإدارة الشاملة لمخاطر السوق للمجموعة.

أنواع منتجات المشتقات

عقود آجلة
العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة أو بضائع أو أداة مالية بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

عقود خيارات
عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنقل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع قدر محدد من البضائع أو الأدوات المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال سنة محددة.

عقود مقايضة
عقود المقايضة هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة عادة بتبادل دفعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ.

القيمة العادلة
يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة أو الأسعار المقدمة من الأطراف المقابلة أو أساليب التقييم، وذلك باستخدام نموذج التقييم الذي تم فحصه مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للمجموعة لأكثر معطيات النموذج ملائمة.

تُقيم عقود صرف العملات الأجنبية لآجلة وعقود خيارات صرف العملات الأجنبية ومقايضة أسعار الفائدة باستخدام أساليب التقييم، التي توظف استخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة. وتتضمن أساليب التقييم الأكثر استخداماً التسعير الآجل ونماذج المقايضة، باستخدام حسابات القيمة الحالية. تتضمن النماذج معطيات متنوعة، بما في ذلك جودة الائتمان لدى الأطراف المقابلة، ومعدلات الصرف الأجنبي الفوري وأسعار الصرف الآجلة، ومنحنيات العائد للعملات المعنية، والفوارق على أساس العملات بين العملات ذات الصلة، ومنحنيات أسعار الفائدة، ومنحنيات السعر الآجل للسلعة الأساسية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات
تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملائمة للمجموعة. ومن خلال المشتقات التي تتم تسويتها بالإجمالي، تتعرض المجموعة لمخاطر التسوية، وهي مخاطر إيفاء المجموعة لالتزامها، لكن الطرف المقابل أخفق في تقديم القيمة المقابلة.

إن التغيرات في مخاطر ائتمان الطرف المقابل لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على تقييم فعالية التحوط للمشتقات المدرجة في علاقات التحوط والأدوات المالية الأخرى المدرجة بالقيمة العادلة.

تُسجل كافة عقود صرف العملات الأجنبية بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثاني وفق التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

٢٢ التزامات ومطلوبات طارئة

التزامات مرتبطة بالائتمان ومطلوبات طارئة
تتضمن الالتزامات المرتبطة بالائتمان التزامات تمديد الائتمان وخطابات الاعتماد والضمانات والموافقات، المصممة لتلبية متطلبات عملاء المجموعة.

تلتزم المجموعة بموجب خطابات الاعتماد والضمانات والقبولات بالدفع نيابة عن العملاء، عند إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب شروط العقد.

فيما يلي مطلوبات والتزامات المجموعة المحتملة المرتبطة بالائتمان:

٢٢ التزامات ومطلوبات طارئة (تابع)

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	**٧٦,٨٢٩**	٤٦,٩٠٨
تسهيلات ائتمانية ملزمة غير مستخدمة*	**٢٣,٠٢٤**	١٤٨,٣٣٨
	٩٩,٨٥٣	١٩٥,٢٤٦

لدى المجموعة التزامات بقيمة ٣١,٣٤٢ ألف درهم على حساب استثمارات في أدوات حقوق الملكية (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٣٥,٦٩٨ ألف درهم).

تمثل التسهيلات الائتمانية الملزمة غير المستخدمة التزاماً تعاقدياً للسماح بعمليات السحب من أي تسهيلات ضمن سنة محددة تخضع لشروط مسبقة وشروط إنهاء الخدمة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون سحبها، وبما أنه يجب الوفاء بالشروط المسبقة للسحب، فإن إجمالي مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية دقيقة.

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تدخل المجموعة في معاملات في سياق العمل المعتاد مع أطراف ذات علاقة، يعرفون بأنهم المساهمون الرئيسيون والمديرون وكبار موظفي الإدارة والشركات ذات الصلة. إن جميع القروض والسلفيات المقدمة لأطراف ذات علاقة عبارة عن سلفيات عاملة وخالية من أي مخصص للخسائر المحتملة في القروض. وتوافق إدارة المجموعة على سياسات الأسعار وشروط معاملات الأطراف ذات العلاقة.

فيما يلي الأرصدة الهامة القائمة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة في البيانات المالية الموحدة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
أعضاء مجلس الإدارة وأطرافهم ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة:		
قروض وسلفيات	**٩٧**	١٤,٩٩٩
استثمارات	**٩,٨٩٥**	٢١,٠٦١
ودائع العملاء	**٥٥٦,٤٢٧**	٥٤٣,٠٣٨
التزامات ومطلوبات محتملة	**٦٥,٧٢٩**	٣٩,٤٨١
مطلوبات أخرى	**٣,٧٧٣**	١,٩٣٦

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

فيما يلي الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية الموحدة:

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
أعضاء مجلس الإدارة وأطرافهم ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة:		
إيرادات الفوائد	**٩٩**	٥,٩٦٧
مصاريف الفوائد	**(١٧,٠٥٥)**	(٧,٩٤١)
رسوم وعمولات وإيرادات أخرى	**٢,٨٠٠**	٢,٥٣٠
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	**(١٧٠)**	-
مصاريف عمومية وإدارية	**(٧,٤٦٧)**	(٧,٥٠٨)

تنشأ الأرصدة القائمة بنهاية السنة في سياق العمل الاعتيادي. بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم تقم المجموعة بقيد أي انخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة (٢٠١٨: لا شيء).

تعويضات كبار موظفي الإدارة:

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
رواتب ومنافع أخرى	**١٦,٠٨٥**	١٧,٥٩٢

٢٤ إدارة المخاطر

مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة المجموعة ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقاً لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الربحية المستمرة للمجموعة ويتحمل كل فرد داخل المجموعة المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به أو بها.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية بخصوص التعرض للمخاطر. وتقوم المجموعة بتطبيق حوكمة المخاطر باقتراح "منهج من ثلاثة خطوط دفاع" لإدارة المخاطر يتضمن الإدارة العليا وخطوط العمل ووحدة قوية لإدارة المخاطر وتدقيق داخلي مؤهل ومستقل.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. وتتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر التشغيل.

لا تتضمن عمليات رقابة المخاطر المستقلة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة والتقنية والقطاع. ويتم مراقبة هذه العمليات من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد ومراقبة المخاطر، إلا أن هناك كيانات فرعية تابعة لمجلس الإدارة تعد مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن مراقبة الآلية العامة لإدارة المخاطر داخل المجموعة. كما أنه يتحمل المسؤولية الكلية عن تطوير استراتيجية المخاطر ومبادئ التطبيق وإطار العمل والعمليات والحدود. كما أن المجلس مسؤول عن قضايا الاحتيال والقضايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

٢٤ إدارة المخاطر

هيكل إدارة المخاطر (تابع)

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة
إن لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لديها المسؤولية الكاملة لتطوير استراتيجية المخاطر ومبادئ التطبيق وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة وذلك من أجل تطبيق المعايير الرائدة ومراقبة التعرض العام للمخاطر (وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والمخاطر القانونية، إلخ) والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في مراقبة ومراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية، إلى جانب الإشراف على استقلال وأداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في المجموعة.

خزينة البنك
خزينة البنك هي المسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام، كما تعد المسؤول الأول عن مخاطر التمويل والسيولة لدى المجموعة.

التدقيق الداخلي
يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام المجموعة بها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قياس المخاطر ونظم رفع التقارير
يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمجموعة وكذلك مستوى الخطر الذي تكون المجموعة مستعدة لقبوله. وإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيّم قدرتها العامة على تحمّل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

تخضع المعلومات المجمعة للفحص والمعالجة من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات وشرحها إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس ولجان الإدارة التي تتضمن كل أنواع التعرض لمخاطر القروض ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر.

يتم تقديم ملخص دوري إلى الأعضاء ذوي العلاقة في المجموعة حول مدى استخدام حدود السوق واستثمارات الملكية والسيولة بالإضافة إلى أي تطورات أخرى للمخاطر.

تخفيف مخاطر الائتمان
في إطار إدارة المخاطر الكلية، تستخدم المجموعة المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من المعاملات المتوقعة. وكذلك تقوم المجموعة بصورة مستمرة بمراقبة محفظتها وتعمل على تنويعها لتخفيف المخاطر المتعلقة بتركز التعرضات في قطاع عمل أو جغرافي محدد.

التركيز المفرط للمخاطر
تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاولة عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدرٍ مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثر أداء المجموعة نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تفادي زيادة التركيز في المخاطر، تشتمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمجموعة على إرشادات محددة تهدف إلى المحافظة على تنوع المحفظة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات التي يتم تحديدها وفقاً لذلك.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتعهدات مما يتسبب في تكبد المجموعة خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإقراض والتمويل التجاري والخزينة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها المجموعة. وتتم مراقبة مخاطر الائتمان بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات ذات الصلة. وتنطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

احتمالية التعثر
الخسارة الناتجة عن التعثر
مستوى التعرض الناتج عن التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، التي تستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. كما تحدد الخسارة الائتمانية المتوقعة التدهور الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

تصنيفات مخاطر الائتمان

لدى المجموعة إجراءات لمراجعة الجودة الائتمانية من أجل الكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك المراجعة المنتظمة للضمانات. تتحدد سقوف الطرف المقابل باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة المنتظمة. وتسمح هذه الإجراءات للمجموعة بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها وباتخاذ الإجراءات التصحيحية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة التسهيل وحتى تاريخ حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
- تنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العمر.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولية للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات التطلعية.
- الموجودات المالية المنشأة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس العمر (المرحلة الثالثة).

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

ترى المجموعة أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة تسهيل معين وحتى تاريخ حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

المعايير الكمية

القروض والسلفيات:
يواجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر عند حدوث أي من العوامل الكمية التالية:

- حسابات تأخر سدادها بين ٣٠ و٩٠ يوماً.
- نتائج عكسية لحساب / مقترض حسب بيانات مكتب الائتمان.
- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً.

الاستثمارات:
- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر الأداة الأساسية.
- انخفاض جوهري في التصنيف الائتماني للأداة الأساسية.

مبالغ مستحقة من البنوك:
- تغير جوهري في الأداء والسلوك المتوقع للطرف المقابل.

لم تستخدم المجموعة الإعفاء الائتماني المنخفض لأي أدوات مالية في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

تحدد المجموعة أن أي قرض أو مبلغ مستحق من البنوك أو أداة استثمار في حالة تعثر، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عند استيفاء عامل أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير الكمية

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- يعتبر البنك أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع البنك إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع البنك التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم البنك بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد قبول البنك هذا التعرض .
- يقوم البنك ببيع الالتزام الائتماني بخسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق البنك على إعادة هيكلة غير مواتية للالتزام الائتماني بحيث يكون من المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الالتزام المالي بسبب إعفاء أو تأجيل جوهري لسداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم البنك طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة.
- يكون المدين متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بتهسيل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المجموعة أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تسهيل، وقد اختار البنك الحساب على أساس ربع السنة لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

- تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية (بموجب "تعريف التعثر والائتمان منخفض القيمة" المذكور أعلاه)، وذلك على مدى ١٢ شهراً أو العمر المتبقي للالتزام.
- يعتمد مستوى التعرض الناتج عن التعثّر على المبلغ الذي تتوقع المجموعة سداده وقت حدوث التعثّر على مدى العمر المتبقي لمستوى التعرض الناتج عن التعثر.
- تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر توقع المجموعة لحجم الخسارة من جراء التعرض للتعثر.

تختلف الخسارة الناتجة عن التعثر باختلاف نوع الطرف المقابل ونوع وعمر المطالبة وتوافر الضمان وسبل الدعم الائتماني الأخرى. ويتم بيان الخسارة الناتجة عن التعثر كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر. وتحتسب الخسارة على أساس العمر، حيث تمثل الخسارة على أساس العمر نسبة الخسارة المتوقع حدوثها إذا وقع التعثر على مدار العمر المتبقي المتوقع للقرض.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

كما تدخل كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.

لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال السنة.

المعلومات التطلعية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات التطلعية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر تختلف باختلاف الأداة المالية. تم تطبيق حكم الخبراء أيضًا في هذه العملية. يتم توفير تنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من قبل البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتوفر أفضل تقدير للاقتصاد على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عن طريق إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم تأثير التغيرات في هذه المتغيرات تاريخياً على معدلات التعثر وعلى مكونات التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر.

قامت المجموعة بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات في عملية حساب الخسارة.

التعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والسبائك) بما في ذلك الضمانات. يتم بيان الحد الأقصى على أساس الإجمالي، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات وقبل المخصصات والانخفاض في القيمة، إن وجدت.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى (تابع)

	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)	٣٥٨,٨١١	٣٧٢,٥٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)	٣٦٥,٤٦٧	٨٣٤,١٧٦
قروض وسلفيات (إيضاح ٧)	٩٠٢,٥٠٤	١,٣٣١,١٧٦
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	١,٢٦٩,٧٢٠	١,٠٥٦,٠٩٩
موجودات أخرى (إيضاح ١١)	٤٢,٨٤٠	٣٣,٢٦٩
	٢,٩٣٩,٣٤٢	٣,٦٢٧,٢٦٨
ضمانات (إيضاح ٢٢)	٧٦,٨٢٩	٤٦,٩٠٨
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	٣,٠١٦,١٧١	٣,٦٧٤,١٧٦

نظرا لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

لمزيد من التفاصيل حول أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بكل فئة من فئات الأدوات المالية، فقد تم الإفصاح عن هذه التفاصيل في الإيضاحات ذات الصلة. ويتم فيما يلي مناقشة تأثير الضمانات والأساليب الأخرى للحد من المخاطر.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة لانخفاض القيمة

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان على الأدوات المالية التي سُجلت لها خسارة ائتمانية متوقعة. يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية أدناه أقصى تعرّض للمجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات:

	مراحل الخسارة الائتمانية المتوقعة			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)	٣٥٨,٨١١	-	-	٣٥٨,٨١١
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)	٣٦٥,٤٦٧	-	-	٣٦٥,٤٦٧
قروض وسلفيات (إيضاح ٧)	٧٣٩,٨٤٤	٨١,٨٧٢	٨٠,٧٨٨	٩٠٢,٥٠٤
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	١,٠٠٨,٨٥٢	١٨٥,٤٠٣	٧٥,٤٦٠	١,٢٦٩,٧١٥
موجودات أخرى (إيضاح ١١)	٤٢,٨٤٠	-	-	٤٢,٨٤٠
	٢,٥١٥,٨١٤	٢٦٧,٢٧٥	١٥٦,٢٤٨	٢,٩٣٩,٣٣٧
ضمانات (إيضاح ٢٢)	٧٦,٨٢٩	-	-	٧٦,٨٢٩
إجمالي القيمة الدفترية	٢,٥٩٢,٦٤٣	٢٦٧,٢٧٥	١٥٦,٢٤٨	٣,٠١٦,١٦٦

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة لانخفاض القيمة (تابع)

	مراحل الخسارة الائتمانية المتوقعة			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)	٣٧٢,٥٤٨	-	-	٣٧٢,٥٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)	٨٣٤,١٧٦	-	-	٨٣٤,١٧٦
قروض وسلفيات (إيضاح ٧)	١,٣٠١,٣٤٠	٢٤,٥٨٨	٥,٢٤٨	١,٣٣١,١٧٦
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	٨٢٨,٩٦٤	١٣٢,٦٤٩	٥٥,٤٢١	١,٠١٧,٠٣٤
موجودات أخرى (إيضاح ١١)	٣٣,٢٦٩	-	-	٣٣,٢٦٩
	٣,٣٧٠,٢٩٧	١٥٧,٢٣٧	٦٠,٦٦٩	٣,٥٨٨,٢٠٣
ضمانات (إيضاح ٢٢)	٤٦,٩٠٨	-	-	٤٦,٩٠٨
إجمالي القيمة الدفترية	٣,٤١٧,٢٠٥	١٥٧,٢٣٧	٦٠,٦٦٩	٣,٦٣٥,١١١

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل، والمنطقة الجغرافية. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل ما قيمته ١٥٥,٠٠٦ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٣٨٨,٥٤٨ ألف درهم) قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.

يمكن تحليل الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) بما في ذلك الضمانات، قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى، على أساس المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	الموجودات	**الضمانات**	الموجودات	الضمانات
	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم	ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	**١,٥٣٨,٠٤٧**	**٧٦,٨٢٩**	١,٦٨٤,٧٥٦	٤٦,٩٠٨
أمريكا الشمالية	**١٨٨,٢٤٢**	**-**	٥٠٦,٢٦٩	-
أوروبا	**٤٨١,٩٨١**	**-**	٨٧٦,١١٤	-
دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في الشرق الأوسط	**٣٧١,١٩١**	**-**	٢٨٩,٠٩٥	-
أخرى	**٣٥٩,٨٨١**	**-**	٢٧١,٠٣٤	-
	٢,٩٣٩,٣٤٢	**٧٦,٨٢٩**	٣,٦٢٧,٢٦٨	٤٦,٩٠٨

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومعايير المنتج. تطبق إرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم. وتشمل الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها النقد والاستثمارات في الأوراق المالية والممتلكات العقارية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للضمانات التي تخضع للتحديث المنتظم:

	قروض وسلفيات	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
مقابل القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة		
مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول	١٤,٧٠٠	-
مضمونة بعقارات	١٠٦,١٧٠	١٥,٨١٠
المجموع	١٢٠,٨٧٠	١٥,٨١٠
مقابل القروض والسلفيات التي لم تتعرض لانخفاض القيمة		
مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول	١,١٦٣,٨٣٢	١,٨٧٩,٢٦٦
مضمونة بعقارات	٥٣٧,٣١٤	١,٠٠٨,٨٣٠
مضمونة بنقد / ودائع	٢٦,٠٧٢	٦٤٤,٦٩٠
المجموع	١,٧٢٧,٢١٨	٣,٥٣٢,٧٨٦

إجمالي القيمة الدفترية

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	٢٠١٩			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
قروض وسلفيات				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٩	١,٣٠١,٣٤٠	٢٤,٥٨٨	٥,٢٤٨	**١,٣٣١,١٧٦**
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١١١,٧٣٧)	١١١,٧٣٧	-	**-**
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٣١,٩٣٤)	-	٣١,٩٣٤	**-**
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	-	(١٥,٩٣٣)	١٥,٩٣٣	**-**
موجودات مالية جديدة منشأة	٥٤,٦٥٣	-	-	**٥٤,٦٥٣**
تسديدات وحركات أخرى	(٤٧٢,٤٧٨)	(٣٨,٥٢٠)	٢٧,٦٧٣	**(٤٨٣,٣٢٥)**
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٧٣٩,٨٤٤	٨١,٨٧٢	٨٠,٧٨٨	**٩٠٢,٥٠٤**

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

إجمالي القيمة الدفترية (تابع)

	٢٠١٩			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
مبالغ مستحقة من البنوك - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٩	٨٣٤,١٧٦	-	-	٨٣٤,١٧٦
تحويلات				
موجودات مالية جديدة منشأة	١٤٧	-	-	١٤٧
تسديدات وحركات أخرى	(٤٦٨,٨٥٦)	-	-	**(٤٦٨,٨٥٦)**
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٣٦٥,٤٦٧**	**-**	**-**	**٣٦٥,٤٦٧**

	٢٠١٩			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٩	٦١٧,٠٣٣	١٢١,٥١٢	٤٧,١٢٢	٧٨٥,٦٦٧
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٦٩,٧٨٢)	٦٩,٧٨٢	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	-	(٣٦,٨٧٣)	٣٦,٨٧٣	-
موجودات مالية جديدة منشأة	٦٨,٨٨٩	-	-	٦٨,٨٨٩
تسديدات وحركات أخرى	(١٥٤,٢٨٧)	(٢٩,٦٧١)	(١٢,٥٣٥)	**(١٩٦,٤٩٣)**
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٤٦١,٨٥٣**	**١٢٤,٧٥٠**	**٧١,٤٦٠**	**٦٥٨,٠٦٣**

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

إجمالي القيمة الدفترية (تابع)

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨	١,٠٨٧,٧٢٩	-	١,٥٧٣	١,٠٨٩,٣٠٢
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١٩,٠٩٠)	١٩,٠٩٠	-	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٣,١٢٨)	-	٣,١٢٨	-
موجودات مالية جديدة منشأة	٤٤٥,٠١٧	٤,٨٠٢	-	٤٤٩,٨١٩
تسديدات وحركات أخرى	(٢٠٩,١٨٨)	٦٩٦	٥٤٧	(٢٠٧,٩٤٥)
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١,٣٠١,٣٤٠	٢٤,٥٨٨	٥,٢٤٨	١,٣٣١,١٧٦

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨	١,٢٢١,٩٢١	-	-	١,٢٢١,٩٢١
تحويلات				
تسديدات وحركات أخرى	(٣٨٧,٧٤٥)	-	-	(٣٨٧,٧٤٥)
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٨٣٤,١٧٦	-	-	٨٣٤,١٧٦

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨	١,٠٦٢,٢٤٢	-	-	١,٠٦٢,٢٤٢
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١٢٨,٠٦٩)	١٢٨,٠٦٩	-	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٤٠,٨٢٧)	-	٤٠,٨٢٧	-
موجودات مالية جديدة منشأة	٧,٢٨٢	-	٧,٢١٦	١٤,٤٩٨
تسديدات وحركات أخرى	(٢٨٣,٥٩٥)	(٦,٥٥٧)	(٩٢١)	(٢٩١,٠٧٣)
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦١٧,٠٣٣	١٢١,٥١٢	٤٧,١٢٢	٧٨٥,٦٦٧

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	٢٠١٩			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
قروض وسلفيات				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٩	٨٤٠	-	٦٢	٩٠٢
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١١٥)	١١٥	-	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٤)	-	٤	-
موجودات مالية جديدة منشأة	٢	-	-	٢
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٥٥١)	٢٥٣	٩,٥٨١	٩,٢٨٣
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٧٢	٣٦٨	٩,٦٤٧	١٠,١٨٧

	٢٠١٩			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٩	٧٥٧	-	-	٧٥٧
تحويلات				
موجودات مالية جديدة منشأة	١١	-	-	١١
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	٢٥٥	-	-	٢٥٥
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١,٠٢٣	-	-	١,٠٢٣

	٢٠١٩			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٩	١,٣٧٩	١,٨٥٩	٢,٩٣٨	٦,١٧٦
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٢١٧)	٢١٧	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	-	(٦٦٥)	٦٦٥	-
موجودات مالية جديدة منشأة	٢٥٦	-	-	٢٥٦
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٣٠٩)	(٤٥٤)	٢٩٠	(٤٧٣)
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١,١٠٩	٩٥٧	٣,٨٩٣	٥,٩٥٩

جميع الضمانات الصادرة عن المجموعة مضمونة نقدًا.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة (تابع)

٢٠١٨

	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
قروض وسلفيات				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٨	٤٥٧	-	-	٤٥٧
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
موجودات مالية جديدة منشأة	١٦٠	-	-	١٦٠
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	٢٢٣	-	٦٢	٢٨٥
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٨٤٠	-	٦٢	٩٠٢

٢٠١٨

	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٨	٣,٠٩٩	-	-	٣,٠٩٩
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٢,٣٤٢)	-	-	(٢,٣٤٢)
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧٥٧	-	-	٧٥٧

٢٠١٨

	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٨	٤,٠٠٢	-	-	٤,٠٠٢
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٣٣٧)	٣٣٧	-	-
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٨٨٦)	-	٨٨٦	-
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
موجودات مالية جديدة منشأة	٢٣	-	٣٣٠	٣٥٣
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	(١,٤٢٣)	١,٥٢٢	١,٧٢٢	١,٨٢١
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١,٣٧٩	١,٨٥٩	٢,٩٣٨	٦,١٧٦

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. ويبين الجدول التالي جودة الائتمان للموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والسبائك)، استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة.

	غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة				
	الدرجة المميزة والمرتفعة	**الدرجة القياسية**	**الدرجة دون القياسية**	**متأخرة السداد**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
٢٠١٩					
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٣٥٨,٨١١**	**-**	**-**	**-**	**٣٥٨,٨١١**
مبالغ مستحقة من البنوك	**٢٦٧,٩٩٢**	**٩٥,٥٣٨**	**١,٩٣٧**	**-**	**٣٦٥,٤٦٧**
قروض وسلفيات	**-**	**٧٣٩,٨٤٤**	**٨١,٨٧٢**	**٨٠,٧٨٨**	**٩٠٢,٥٠٤**
استثمارات في أدوات دين	**٤٨٩,٩٨٨**	**٤٤٥,٢٨٨**	**٣٣٤,٤٤٤**	**-**	**١,٢٦٩,٧٢٠**
موجودات أخرى	**٣٠,٥٢٨**	**١٠,٣٩٩**	**١,٩١٣**	**-**	**٤٢,٨٤٠**
	١,١٤٧,٣١٩	**١,٢٩١,٠٦٩**	**٤٢٠,١٦٦**	**٨٠,٧٨٨**	**٢,٩٣٩,٣٤٢**

	غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة				
	الدرجة المميزة والمرتفعة	الدرجة القياسية	الدرجة دون القياسية	متأخرة السداد	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٨					
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣٧٢,٥٤٨	-	-	-	٣٧٢,٥٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك	٢٩٠,٥٩٥	٥٣٧,٨٨١	٥,٧٠٠	-	٨٣٤,١٧٦
قروض وسلفيات	-	١,٣٢٥,٩٢٨	-	٥,٢٤٨	١,٣٣١,١٧٦
استثمارات في أدوات دين	٢٦٦,٢٦٤	٥٠٩,٧٤٤	٢٧١,٧٩٢	٨,٢٩٩	١,٠٥٦,٠٩٩
موجودات أخرى	١٣,٠٦٤	١٤,٦٣٨	٣,٠٣٧	٢,٥٣٠	٣٣,٢٦٩
	٩٤٢,٤٧١	٢,٣٨٨,١٩١	٢٨٠,٥٢٩	١٦,٠٧٧	٣,٦٢٧,٢٦٨

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والسبائك) لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية.

	الدرجات المكافئة لوكالة موديز	المجموع ٢٠١٩ ألف درهم	المجموع ٢٠١٨ ألف درهم
الدرجة المميزة والمرتفعة	Aaa-Aa3	١,١٤٧,٣١٩	٩٤٢,٤٧١
الدرجة القياسية	Baa-Baa3	١,٢٩١,٠٦٩	٢,٣٨٨,١٩١
الدرجة دون القياسية	Ba-B3	٤٢٠,١٦٦	٢٨٠,٥٢٩
متأخرة السداد		٨٠,٧٨٨	١٦,٠٧٧
		٢,٩٣٩,٣٤٢	٣,٦٢٧,٢٦٨

تنص سياسة المجموعة على الاحتفاظ بتصنيفات دقيقة ومنتظمة للمخاطر على مستوى محفظة الائتمان والاستثمار مما يسهل التركيز على إدارة المخاطر المتاحة ومقارنة التعرضات الائتمانية في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مصحوبة بمعلومات معالجة من السوق من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. وقد صُممت جميع تصنيفات الخطر الداخلية لكي تناسب الفئات المختلفة وهي مشتقة وفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. كما تخضع تصنيفات الخطر المعنية للتقييم والتحديث بانتظام. وتنطبق درجات التصنيف المكافئة لوكالة موديز فقط على بعض التعرضات في كل فئة من فئات تصنيف المخاطر حيث إن بعضها الآخر يستند على تصنيف المجموعة الداخلي.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بصافي متطلباتها المالية. تنتج مخاطر السيولة عن حدوث اضطرابات في الأسواق أو تدني درجة التصنيف الائتماني مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل المباشرة. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة والاحتفاظ برصيد جيد من النقد وما في حكمه.

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات المتنوعة عالية التداول التي يمكن تسييلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. وتملك المجموعة أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها يمكن الحصول عليها للوفاء باحتياجات السيولة لديها. إضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بوديعة إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تساوي ١٤٪ من الودائع تحت الطلب و١٪ من ودائع التوفير. ويتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من التصورات، مع إيلاء العناية الواجبة لعناصر الضغط المالي المتعلقة بالسوق بشكل عام والمجموعة على وجه التحديد.

يتم تحديد آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي في الجدول التالي على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية كما يشير تاريخ المجموعة للاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	١ ـ ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٩									
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣٥٩,٢٧٠	-	-	٣٥٩,٢٧٠	-	-	-	-	٣٥٩,٢٧٠
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٣٦٤,٤٤٤	-	-	٣٦٤,٤٤٤	-	-	-	-	٣٦٤,٤٤٤
قروض وسلفيات، بالصافي	٨٦٦,٧٤٨	٢٠,٦٩٦	١,٠٦٧	٨٨٨,٥١١	١,٠٨١	-	١,٠٨١	-	٨٨٩,٥٩٢
استثمارات، بالصافي	٤٧٩,٠٤٩	٥٥,١٧٨	١٢٨,٣٣٥	٦٦٢,٥٦٢	٥٩٩,٦٩٠	٧,٤٦٩	٦٠٧,١٥٩	١٨٠,٤١٧	١,٤٥٠,١٣٨
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	٦,١٠٤	٦,١٠٤
موجودات أخرى	٣٣,٧٠٨	٤,١٥٧	٦,٩١٩	٤٤,٧٨٤	٢,٥٥٦	-	٢,٥٥٦	٣,٥٥٦	٥٠,٨٩٦
مجموع الموجودات	٢,١٠٣,٢١٩	٨٠,٠٣١	١٣٦,٣٢١	٢,٣١٩,٥٧١	٦٠٣,٣٢٧	٧,٤٦٩	٦١٠,٧٩٦	١٩٠,٠٠٧	٣,١٢٠,٤٤٤
المطلوبات وحقوق الملكية									
مبالغ مستحقة للبنوك	٩٢٦,٦٥٠	-	-	٩٢٦,٦٥٠	-	-	-	-	٩٢٦,٦٥٠
ودائع العملاء	١,١٠٦,١٨٢	٧٠,٥٩٧	٣٥٤,٨١٧	١,٥٣١,٥٩٦	١١٤,٢٦٨	-	١١٤,٢٦٨	-	١,٦٤٥,٨٦٤
مطلوبات أخرى	٣٤,٤٩٣	١,٨١٧	٤,٢٩٦	٤٠,٦٠٦	٥,٩٥٠	-	٥,٩٥٠	٨,١٦٨	٥٤,٧٢٤
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	٤٩٣,٢٠٦	٤٩٣,٢٠٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٠٦٧,٣٢٥	٧٢,٤١٤	٣٥٩,١١٣	٢,٤٩٨,٨٥٢	١٢٠,٢١٨	-	١٢٠,٢١٨	٥٠١,٣٧٤	٣,١٢٠,٤٤٤
صافي فرق السيولة	٣٥,٨٩٤	٧,٦١٧	(٢٢٢,٧٩٢)	(١٧٩,٢٨١)	٤٨٣,١٠٩	٧,٤٦٩	٤٩٠,٥٧٨	(٣١١,٢٩٧)	

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٨									
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣٧٣,١٦٥	-	-	٣٧٣,١٦٥	-	-	-	-	٣٧٣,١٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٨٣٣,٤١٩	-	-	٨٣٣,٤١٩	-	-	-	-	٨٣٣,٤١٩
قروض وسلفيات، بالصافي	١,١٢٩,٠٩٦	٩٢,٦٨٢	٩٩,٨٣٠	١,٣٢١,٦٠٨	٨,٥٩٣	-	٨,٥٩٣	-	١,٣٣٠,٢٠١
استثمارات، بالصافي	٥٢,٠٤٩	٨٤,٤٥٤	٧٩,٧٧١	٢١٦,٢٧٤	٨٢٦,٢٠٦	١٣,٦١٨	٨٣٩,٨٢٤	٣٨١,٤٨٤	١,٤٣٧,٥٨٢
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	٧,٢٣٨	٧,٢٣٨
موجودات أخرى	١٧,٩٥٦	٥,٤٨٩	٥,١٩٩	٢٨,٦٤٤	٢,٨٩٠	-	٢,٨٩٠	٣,٧٤٢	٣٥,٢٧٦
مجموع الموجودات	٢,٤٠٥,٦٨٥	١٨٢,٦٢٥	١٨٤,٨٠٠	٢,٧٧٣,١١٠	٨٣٧,٦٨٩	١٣,٦١٨	٨٥١,٣٠٧	٣٩٢,٤٦٤	٤,٠١٦,٨٨١
المطلوبات وحقوق الملكية									
مبالغ مستحقة للبنوك	٦٢٣,٥٤٦	-	-	٦٢٣,٥٤٦	-	-	-	-	٦٢٣,٥٤٦
ودائع العملاء	٢,٣٤٤,٩٦٢	١٤٧,٤٨١	٣١٠,١٤٣	٢,٨٠٢,٥٨٦	٧٨,٦٩٢	-	٧٨,٦٩٢	-	٢,٨٨١,٢٧٨
مطلوبات أخرى	٢٧,٠٨٤	٥٤٢	١,٤٤٠	٢٩,٠٦٦	٣,١٣٦	-	٣,١٣٦	٩,١٥٠	٤١,٣٥٢
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	٤٧٠,٧٠٥	٤٧٠,٧٠٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٩٩٥,٥٩٢	١٤٨,٠٢٣	٣١١,٥٨٣	٣,٤٥٥,١٩٨	٨١,٨٢٨	-	٨١,٨٢٨	٤٧٩,٨٥٥	٤,٠١٦,٨٨١
صافي فرق السيولة	(٥٨٩,٩٠٧)	٣٤,٦٠٢	(١٢٦,٧٨٣)	(٦٨٢,٠٨٨)	٧٥٥,٨٦١	١٣,٦١٨	٧٦٩,٤٧٩	(٨٧,٣٩١)	

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بنهاية السنة على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة المتبقية. ويتم التعامل مع مبالغ السداد الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد تكون فيه المجموعة مطالبة بالدفع، وبالتالي لا يعكس الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على التجربة السابقة للمجموعة في الاحتفاظ بالودائع.

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٩					
مبالغ مستحقة إلى البنوك	-	٩٢٩,٢٢٢	-	-	٩٢٩,٢٢٢
ودائع العملاء	٧٩٢,٠٧٤	٣١٥,٢١٥	٤٣٨,٨٤٨	١٣١,٦١٨	١,٦٧٧,٧٥٥
مطلوبات أخرى	-	٣٤,٤٩٣	٦,١١٤	١٤,١١٦	٥٤,٧٢٤
	٧٩٢,٠٧٤	١,٢٧٨,٩٣٠	٤٤٤,٩٦٢	١٤٥,٧٣٥	٢,٦٦١,٧٠١

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٨					
مبالغ مستحقة للبنوك	-	٦٢٥,١٤٤	-	-	٦٢٥,١٤٤
ودائع العملاء	١,٢٠٠,٨٥٦	١,١٤٥,٢١٢	٤٧١,٠٥٩	٩٦,٠٤٢	٢,٩١٣,١٦٩
مطلوبات أخرى	-	٢٧,٠٨٤	١,٩٨٢	١٢,٢٨٦	٤١,٣٥٢
	١,٢٠٠,٨٥٦	١,٧٩٧,٤٤٠	٤٧٣,٠٤١	١٠٨,٣٢٨	٣,٥٧٩,٦٦٥

أدرجت الأدوات المالية المشتقة في الجدول أعلاه ضمن المطلوبات الأخرى على أساس إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة، ومع ذلك يمكن تسديد هذه المبالغ بالإجمالي أو بالصافي.

يظهر الجدول التالي آجال الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات الطارئة لدى المجموعة:

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٩						
مطلوبات طارئة	٢٦,٠٨٩	٤٨,١٨٢	١٩,٥٩٤	٥,٩٨٨	-	٩٩,٨٥٣
٢٠١٨						
مطلوبات طارئة	١٤٨,٣٣٨	٢٦,٦٤٠	١٧,٥٢٣	٦٢٩	٢,١١٦	١٩٥,٢٤٦

تتوقع المجموعة عدم سحب جميع المطلوبات الطارئة قبل تاريخ انقضاء الالتزامات.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة ذلك على أساس مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الأرباح المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة بسبب الفروقات أو العجز في مبالغ الموجودات والمطلوبات والادوات خارج الميزانية العمومية التي يُستحق أجلها أو يُعاد تسعيرها خلال فترة زمنية محددة.

حدد مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة بوضع حدود حساسية لأسعار الفائدة.

تتمثل حساسية بيان الدخل في تأثير تلك التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة استناداً إلى لسعر الفائدة المتغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها في نهاية السنة. وتحتسب حساسية حقوق الملكية من خلال إعادة تقييم سعر الفائدة الثابت للموجودات المالية المتوفرة للبيع في نهاية السنة من حيث تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة. يستند إجمالي الحساسية على فرضية حدوث تحولات موازية في منحنى العائد.

يوضح الجدول التالي مدى الحساسية للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى على بيان الدخل وحقوق الملكية للمجموعة.

	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠١٩ ألف درهم	**التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٩ ألف درهم**	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠١٨ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٨ ألف درهم
الزيادة بواقع ١٠٠ نقاط أساس	**١,٣٦١**	**(٣,٥٦٦)**	(٥,٠٦٤)	(٢,٠٨٣)

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حددت المجموعة سقوفاً على المراكز من حيث العملة. وتتم مراقبة المراكز يومياً ويتم استخدام استراتيجيات لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

إن مراكز المجموعة المتاحة للعملات الأجنبية الرئيسية كالتالي:

	٢٠١٩ طويلة / (قصيرة) ألف درهم	٢٠١٨ طويلة / (قصيرة) ألف درهم
يورو	**٤٣٠**	٨٧٥
جنيه إسترليني	**٩٨**	(٢٦)
فرنك سويسري	**٢٤٤**	(٦٩١)
دولار أمريكي	**١٤,٥١٤**	(٣٦,٠٠١)

تعتقد الإدارة أن المجموعة ليست معرضة حالياً لأي مخاطر هامة من العملات الأجنبية بخصوص الدولار الأمريكي لأن سعر الدرهم الإماراتي مربوط بسعر الدولار الأمريكي.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تعرّض القيمة العادلة للأسهم للانخفاض نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة الاستثمار في الأسهم للمجموعة.

فيما يلي التأثير على الأسهم المتداولة بسبب التغيرات المحتملة والمعقولة في مؤشرات الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠١٩ %	**التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٩ ألف درهم**	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠١٨ %	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٨ ألف درهم
بورصة نيويورك	**+/-١٠**	**-**	+/-١٠	٢,٥٥٢
سوق أبوظبي للأوراق المالية	**+/-١٠**	**٦٨٠**	+/-١٠	٥٨٧
سوق دبي المالي	**+/-١٠**	**٤,٥٩٣**	+/-١٠	٤,٧٢٦
أخرى	**+/-١٠**	**٢,١٢٨**	+/-١٠	٦,٢١٣

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً للسمعة أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع المجموعة القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع المجموعة إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعّال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تثقيف الموظفين وتقييمهم، بما في ذلك استعمال التدقيق الداخلي.

٢٥ تحليل القطاعات

للأغراض التشغيلية، يتم تنظيم المجموعة في قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) قطاع الاستثمارات الذي يساهم بشكل رئيسي في إدارة محفظة استثمارات المجموعة ويوفر خدمات الخزينة، و(ب) قطاع الخدمات البنكية، الذي يدير بشكل أساسي المحافظ الاستثمارية للعملاء، ويوفر التسهيلات الائتمانية، ويقبل الودائع من الشركات والعملاء الأفراد، ويقدم خدمات استشارية بشأن تمويل الشركات ومعاملات أسواق رأس المال. تعتبر هذه القطاعات هي الأساس الذي تقوم المجموعة بموجبه بإبلاغ معلومات عن قطاعاتها الأساسية. تتم المعاملات بين القطاعات بأسعار تحددها الإدارة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الأموال والتوزيع العادل للمصاريف.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بصورة منفصلة بغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد وتقييم الأداء. ويتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

٢٥ تحليل القطاعات (تابع)

	الاستثمارات		الخدمات البنكية		المجموع	
	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
إيرادات*	٦٠,١٠٩	٥٩,٧٣٩	٩١,٥٥٥	١٣٠,٠١٥	١٥١,٦٦٤	١٨٩,٧٥٤
تعديل بين القطاعات	٦,٥١٣	١٣,٧٢٢	(٦,٥١٣)	(١٣,٧٢٢)	-	-
	٦٦,٦٢٢	٧٣,٤٦١	٨٥,٠٤٢	١١٦,٢٩٣	١٥١,٦٦٤	١٨٩,٧٥٤
ربح السنة	٢,٤٨٩	٧,٥٥٠	٦,٣٦٢	٣١,١٦٠	٨,٨٥١	٣٨,٧١٠

* تشتمل الإيرادات على إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من الاستثمارات ورسوم العمولات والإيرادات الأخرى وربح صرف العملات ناقصاً خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية.

	الاستثمارات		الخدمات البنكية		المجموع	
	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
موجودات القطاع	٢,٢١١,٣٤٦	٢,٦٦٦,٢٦٢	٩٠٩,٠٩٨	١,٣٥٠,٦١٩	٣,١٢٠,٤٤٤	٤,٠١٦,٨٨١
المطلوبات وحقوق الملكية للقطاع	٩٧٣,٢٣٠	٦٤٢,١٠٢	٢,١٤٧,٢١٤	٣,٣٧٤,٧٧٩	٣,١٢٠,٤٤٤	٤,٠١٦,٨٨١

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسديد التزام بين طرفين على استعداد وبكامل إرادتهما الحرة في معاملة تتم على أساس تجاري بحت. ولذا، قد تظهر بعض الفروق بين القيمة الدفترية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:
تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة (تابع)

يعرض الجدول التالي تحليلاً للمشتقات المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة.

	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
الموجودات المالية				
أدوات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)	-	٤٧٨	-	٤٧٧
المطلوبات المالية				
أدوات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)	-	١٨,٦٥٧	-	١٨,٦٥٦
٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
الموجودات المالية				
أدوات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)	-	١,٠٤١	-	١,٠٤١
المطلوبات المالية				
أدوات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)	-	١,٠٢١	-	١,٠٢١

تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للاستثمارات مدرج في الإيضاح رقم ٨.

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية قبل المخصص، إن وجد.

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٩					
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	-	٣٥٩,٢٧٠	٣٥٩,٢٧٠
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	-	٣٦٥,٤٦٧	٣٦٥,٤٦٧
قروض وسلفيات	-	-	٩٠٢,٥٠٤	-	٩٠٢,٥٠٤
استثمارات باستثناء السبائك	١٣٣,٥٧٤	٦٦٤,٤٦٠	-	٦٥٨,٠٦٣	١,٤٥٦,٠٩٧
أخرى	٤٧٨	-	-	٤٢,٣٦٢	٤٢,٨٤٠
	١٣٤,٠٥٢	٦٦٤,٤٦٠	٩٠٢,٥٠٤	١,٤٢٥,١٦٢	٣,١٢٦,١٧٨
المطلوبات المالية					
مبالغ مستحقة للبنوك	-	-	-	٩٢٦,٦٥٠	٩٢٦,٦٥٠
ودائع العملاء	-	-	-	١,٦٤٥,٨٦٤	١,٦٤٥,٨٦٤
أخرى	١٨,٦٥٧	-	-	٢٧,٨٩٩	٤٦,٥٥٦
	١٨,٦٥٧	-	-	٢,٦٠٠,٤١٣	٢,٦١٩,٠٧٠

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة (تابع)

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٨					
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	-	٣٧٣,١٦٥	٣٧٣,١٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	-	٨٣٤,١٧٦	٨٣٤,١٧٦
قروض وسلفيات	-	-	١,٣٣١,١٧٦	-	١,٣٣١,١٧٦
استثمارات باستثناء السبائك	٣٧٣,٨٨٣	٢٨٣,٦٠٣	-	٧٨٥,٦٦٧	١,٤٤٣,١٥٣
أخرى	١,٠٤١	-	-	٣٢,٢٢٨	٣٣,٢٦٩
	٣٧٤,٩٢٤	٢٨٣,٦٠٣	١,٣٣١,١٧٦	٢,٠٢٥,٢٣٦	٤,٠١٤,٩٣٩
المطلوبات المالية					
مبالغ مستحقة للبنوك	-	-	-	٦٢٣,٥٤٦	٦٢٣,٥٤٦
ودائع العملاء	-	-	-	٢,٨٨١,٢٧٨	٢,٨٨١,٢٧٨
أخرى	١,٠٢١	-	-	٣١,١٨١	٣٢,٢٠٢
	١,٠٢١	-	-	٣,٥٣٦,٠٠٥	٣,٥٣٧,٠٢٦

باستثناء استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة (حيث يتم الإفصاح عن القيم العادلة في الإيضاح ٨)، تعتقد الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتحمل أسعار الفائدة السائدة في السوق.

٢٧ كفاية رأس المال

يتولى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرقابة على المجموعة على أساس التجميع، ولذلك يتلقى المصرف المركزي معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. واعتباراً من عام ٢٠١٧ يُحتسب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات المقررة من المصرف المركزي ضمن الاختصاص الوطني. يستند إطار بازل ٣، على غرار بازل ٢، على ثلاثة "محاور" هي: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وعملية المراجعة الرقابية والتزام السوق.

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

أصدر المصرف المركزي نظام رأس المال بازل ٣ الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ ويقدم متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات هي حقوق الملكية العادية الشق الأول، والشق الأول الإضافي، ومجموع رأس المال.

مصدات حماية رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال ومصد التقلبات الدورية لرأس المال) - بحد أقصى ٢,٥٪ لكل مصد، تنطبق على وفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪. مصد التقلبات الدورية لرأس المال ليس ساري المفعول ولا يلزم الاحتفاظ به لعام ٢٠١٩.

٢٧ كفاية رأس المال (تابع)

رأس المال التنظيمي

تنقسم قاعدة رأس المال لدى البنك إلى فئتين هما حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الثاني من رأس المال بناء على خصائصها.

- حقوق الملكية العادية الشق الأول هي أفضل شكل من أشكال رأس المال من حيث الجودة، وتشمل رأس المال والاحتياطيات القانونية والنظامية والأخرى واحتياطي القيمة العادلة والأرباح المحتجزة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية لكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يتألف الشق الثاني لرأس المال من الاحتياطيات غير المفصح عنها.

نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل ٣ كالآتي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول		
رأس المال المصدر	**٧٠,٠٠٠**	٧٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	**٣٥,٠٠٠**	٣٥,٠٠٠
احتياطي خاص	**٤٥,١٣٦**	٤٤,٢٥١
أرباح محتجزة	**٢٩٥,٤٥٨**	٢٨٨,٠٣٤
احتياطي القيمة العادلة	**١,٢٠٣**	١,٨٥٢
مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	**٤٤٦,٧٩٧**	٤٣٩,١٣٧
الشق الثاني من رأس المال		
مخصصات عامة مؤهلة	**١٧,٥٢٨**	٢٠,٨١٧
مجموع الشق الثاني من رأس المال	**١٧,٥٢٨**	٢٠,٨١٧
مجموع رأس المال المؤهل	**٤٦٤,٣٢٥**	٤٥٩,٩٥٤
التعرضات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**١,٤٠٢,٢٧٧**	١,٦٦٥,٣٦٩
مخاطر السوق	**١٩,٨٨٣**	١٨٠,٧١٨
مخاطر التشغيل	**٢٦٧,٧٥٤**	٢٨١,٩٥٩
المجموع	**١,٦٨٩,٩١٤**	٢,١٢٨,٠٤٦

	٢٠١٩	متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ٢٠١٩	٢٠١٨
نسبة رأس المال			
نسبة مجموع رأس المال	**٪٢٧,٤٨**	٪١٣,٠٠	٪٢١,٦١
نسبة الشق الأول	**٪٢٦,٤٤**	٪١١,٠٠	٪٢٠,٦٤
نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول	**٪٢٦,٤٤**	٪٩,٥٠	٪٢٠,٦٤

سياسات إدارة رأس المال واختبار التحمّل المالي وإدارة رأس المال

لدى البنك آلية فعالة لتقييم ومراقبة وإعداد تقارير حول كفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العمل الداخلي لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٣.

تعتمد عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال على النظرة المستقبلية وتسند إلى توقعات الموازنة المالية للبنك. ويتم مراعاة عدة سناريوهات للتحمّل المالي من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ثلاث سنوات.

٢٧ كفاية رأس المال (تابع)

تستند عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية باعتبارها رصيد رأس المال المورّد، في صورة المصادر المالية المتوفرة، ورأس المال المطلوب، في صورة تحوط للخسائر غير المتوقعة. وتخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك للفحص والتقييم الخارجي.

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من الجهات الخارجية ومحافظة البنك على معدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعمال البنك وزيادة القيمة للمساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٢٨ موجودات برسم الأمانة

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
رصيد الموجودات برسم الأمانة	**٣,٨٩٧,٧٥٤**	٥,٦٧٦,٩٠١

تقدم المجموعة خدمات الحفظ لموجودات عملائها. تحتفظ المجموعة بهذه الموجودات برسم الأمانة، وعليه فهي غير مدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة كموجودات للمجموعة.

٢٩ الأحداث اللاحقة

لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

٣٠ الأرقام المقارنة

لقد أعيد تصنيف بعض الأرقام المقارنة عند الاقتضاء لكي تتوافق مع سياسات العرض والاحتساب المطبقة في هذه البيانات المالية الموحدة.